حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٧ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية في المجتمع الكويتي

وضحة أحمد جاسم محمد المضف *

قسم علم الاجتماع

المستخلص

هدفت الدراسة الراهنة إلى تحديد واقع ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية في المجتمع الكويتي، وتوصلت النتائج إلى أن المنظمات غير الحكومية تقوم بممارسة آليات الحوكمة كالشفافية بالإنتخابات وتعزيز المساواة والعدل فيما يتعلق بحقوق المستفيدين فضلا عن الإلتزام بالقيادة الرشيدة في إتخاذ القرار. وقد أفادت النتائج إلى وجود علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية وتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي، وأن أكثر آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية تحقيقا للتنمية المحلية بالمجتمع الكويتي تمثلت في : (المساءلة، ثم الشفافية، يليها المساواة، ثم اللامركزية، يليها العدالة، وأخيرا المحاسبية)، وقد أسفرت النتائج أيضا عن مستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي مرتفعا، وقد إحتلت التنمية الإجتماعية المرتبة الأولى ثم تلاها التنمية البيئة وأخيرا التنمية الإقتصادية، كما أن المنظمات غير الحكومية تستخدم الإستراتيجيات الأكثر تأثيرا من خلال إستراتيجية التعاون مـــع وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل ومـــدها بالمعلومات الإدارية والمالية بما يساعد في تحقيق التنمية المحلية، بالإضافة إلى إستخدام إستراتيجية الإقناع للقيادات داخل المنظمة لتطبيق اللامركزية في العمل بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية، فضلا عن إستخدام إستراتيجية الضغط مع الجهات المختصة لإستقلالية العمل الأهلي، كما أشارت النتائج إلى أهم الأدوات التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في الحوكمة والتي تساعد في تحقيق التنمية المحلية هي المناقشة الجماعية داخل المنظمة للحد من الفساد المالي والإداري إن وجد، وكذلك المشاركة في المؤتمرات في مجال الحوكمة، كما تستخدم المنظمات وسائل التواصل الإجتماعي لبحث المشكلات المجتمعية بشفافية بما يساعد في تحقيق التنمية المحلية، كما أشارت النتائج أن المعوقات التي تحد من فعالية ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي هي القيود القانونية التي تفرضها التشريعات والقوانين المتعلقة بالمنظمات الأهلية، ومن أهم المعوقات أيضا إشتراط موافقة وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل على إنضمام المنظمة أو إشتراكها في مؤسسات دولية ، وكذلك من المعوقات التي إحتلت المراتب الأولى ضعف المساءلة للقيادات والمسؤولين داخل المنظمة وخارجها، وحول تحديد المقترحات التي تدعم ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي أفادت النتائج بضرورة بناء قدرات المنظمات غير الحكومية بغرض الإرتقاء بمستوى إسهاماتها في صنع التنمية وحل المشكلات، مع الاهتمام بعمل دورات تدريب لتدريب العاملين في المنظمة على ممارسة آليات الحوكمة، ومن أهم المقترحات الحرص على وجود سياسة واضحة للعمل في ضـــوء القانون المنظم للعمل الأهلي.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٩.

أولا : مقدمة :

لقد إستحوذت قضية التنمية إهتمام الساحة العالمية فـــي ظل المتغيرات الجديدة ما أدى إلى إلتزام الحكومات في معظم الدول النامية بالمنهج التنموي نظرا لحاجة مجتمعاتها للتنمية الإجتماعية والإقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى، فالتنمية عملية دينامية متوازنة لإكتشاف وإعادة توزيع الطاقات التنموية للمجتمع والتي تنتج عن التدخل المجتمعي المقصود من أجل تقديم وتوجيه وتحقيق التفاعل بين مكونات التنمية وهي الأفراد والمؤسسات والمجتمع نفسه، فهي عملية تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، كما أنها إنبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أم مجتمعا. ومن هنا جاء مفهوم التنمية المحلية ليؤكد على ضرورة تلاحم جهود الجهات الحكومية مع جهود الجهات الأهلية وجهود أفراد المجتمع المحلي لتحسين الأحوال الإجتماعية والإقتصادية والثقافية فيه، ووسيلة تحقيق ذلك هو أن يحدث التغيير وفق خطة شاملة ومتزنة ومتكاملة حيث يعتمد تحديث المجتمعات بما فيهم المجتمع الكويتي على التنمية المحلية، ويعد بناء مجتمع مدني قوي من الدعائم الرئيسية للتنمية الشاملة، والتي وصفت بأنها تقوم على ساقين أحدهما الحكومة والأخرى المشاركة الشعبية المتمثلة في المنظمات غير الحكومية للقيام بمتطلبات التنمية وعملياتها والمساهمة معا في وضع البرامج وتنفيذها بما يحقق الرفاه لأفراد للمجتمع.

وعليه لا يمكن إحداث تنمية حقيقية في المجتمع في ظل غياب الحوكمة وآلياتها ومبادئها في كافة المستويات وفي كافة المنظمات والمؤسسات، فكلما كانت هذه المؤسسات والمنظمات قوية وتؤدي كل منها الدور المنوط بها، فهنا تكون الشفافية والمساءلة والمحاسبية مترسخة بقوة ونتيجة لذلك تتضاءل مخاطر الفساد الإداري والمالي، ولكن عندما تكون هذه المؤسسات والمنظمات ضعيفة فمن المرجح أن يعم الفساد والأشكال الأخرى من أوجه القصور في الحوكمة وممارستها بالشكل الصحيح مما يترتب عليه عواقب سلبية على التنمية والنمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية والسلام الإجتماعي.

إن الحوكمة محفز مهم للتنمية المحلية، وهي النظام الأساسي لتحقيق التنمية داخل المنظمات غير الحكومية التي لها الدور الأكبر في ممارسة الحوكمة داخل المجتمع ولها دور بارز في تفعيلها، ولكن من خلال مجموعة من الأليات حيث تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمحاسبية والمساواة والعدالة واللامركزية بشكل خاص، وفي حالة إستخدام تلك الآليات يمكننا مواجهة الفساد في إطار تطبيق القانون وسيادته وذلك لتحقيق التنمية وإيجاد مستوى أفضل للأفراد داخل المجتمع.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية والتعرف على طرق رفع كفاءة تلك الآليات وجودتها داخل تلك المنظمات لتحقيق مستوى أفضل للتنمية داخل المجتمع ككل.

ثانيا : مدخل مشكلة الدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة :

تحظى قضايا التنمية بمكانة الصدارة والإهتمام في العلوم الإجتماعية وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمجتمعات النامية والتي أصبحت تعتمد على التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث. (الخضري عزي وغالم جلطي، ٢٠٠٦، ص : ١٤).

وجدير بالذكر فإن التنمية عملية معقدة ومتعددة الأبعاد والجوانب ويقع العبء الأكبر فيها على عاتق أفرادها أنفسهم، فنجاح جهود التنمية المحلية يتوقف في كثير من الأحيان على مشاركة أفراد المجتمع في عمليات تخطيط وتنفيذ برامج التغيير، ومن هنا جاء مفهوم التنمية ليؤكد على ضرورة تلاحم جهود المنظمات الحكومية مع جهود المنظمات غير الحكومية (محمد عبدالفتاح محمد، ١٩٩٦، ص : ٦). حيث تشير التنمية المحلية إلى العمليات المنظمة للتدخل المخطط في البناءات الإجتماعية لأنساق المجتمعات المحلية، لتنظيم وترشيد العلاقات بين السكان والمنظمات القائمة في المجتمع بما يؤدي إلى إيجاد بدائل لحل المشكلات المجتمعية وتحسين وتطوير أنماط الخدمات وإشباع الإحتياجات، كما أن نجاح مشروعات التنمية بالمجتمع يتوقف إلى حد كبير على قدرة الأجهزة والمنظمات المحلية في القيام بوظائفها المنوط بها بطرق جديدة ومستحدثة، وكذلك قدرتها على توفير العدد الكافي من الممارسين المهنيين المؤهلين للعمل مع الجماعات والمجتمعات وتطبيق مهارات الممارسة في ميدان تنمية وتنظيم المجتمع (خالد مجاهد أحمد السيد، ٢٠١٥، ص : ١٤). ومن خلال ذلك فقد إحتلت التنمية المحلية مكانا بارزا في برامج وسياسات الحكومة والهيئات وإستحوذت على إهتمام كافة أجهزة الدولة محلية ومركزية، وأصبح ينظر إليها بإعتبارها عملا قوميا يتسع مداه ويخرج عن قدرة ومسؤولية جهة واحدة بعينها، الأمر الذي أصبح يستوجب وبالضرورة تعاونا مشتركا ومخلصا بين كافة أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع الحكومية والشعبية والأفراد (فاروق التلاوي، ١٩٩٥، ص : ٤٣). ولكن إذا ما أراد الأفراد مشاركة الحكومة في المسؤولية كشركاء في التنمية المحلية فعليهم أن يأخذوا في إعتبارهم مسؤوليتهم المدنية وسبل تنفيذها وأحد هذه الوسائل هي منظمات المجتمع المدني التي قام بإنشائها أفراد نشطاء لديهم الوعي اللازم للقيام بدور فعال (دانكن ميلر، ٢٠٠٤، ص : ٤، ٥)، وهذا ما أشارت إليه دراسة (Malvivini - Peter - George , 1998) حيث تناولت سؤال ما هي عمليات التعلم المشتركة عندما يغير الأفراد بصورة كبيرة طرق تناولهم للتنمية، حيث قامت الدراسة على عمليات التحول من طرق مركزة مخططة إلى جهود تنمية مشتركة قائمة على المجتمع وجعل التنمية ديمقراطية والتعرف على طريقة تناول الأفراد للتنمية. وأيضا أفادت دراسة (Kim Namhee , 2014) إلى ضرورة التركيز على بناء القدرات التنظيمية والإدارية والمؤسسية للمنظمات غير الحكومية وذلك لكي يمكنها التغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجهها، وقد أكدت الدراسة على ضرورة العمل على إستقطاب عاملين في المنظمات غير الحكومية لديهم الخبرة في البرامج والأنشطة والمجالات التي سيعلمون بها، وكذلك ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تبحث عن العاملين القادرين على التأقلم مع التغيرات التي تحدث في المجتمع المحلي، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تتفاعل المنظمات غير الحكومية مع المستفيدين من خدماتها وتعمل على إجراء إستبيانات بشكل دوري لتقييم دورها مع عملائها ومدى إشباع الخدمات المقدمة لحاجات هؤلاء العملاء، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الإهتمام ببناء قدرات المنظمات غير الحكومية حتى يمكن لهذه المنظمات بناء قاعدة شعبية لها لتحقيق التنمية المحلية.

وفي ضوء ما سبق تعد المنظمات غير الحكومية هي الأسرع حركة والأكثر مرونة والأقل تكلفة في معالجة مشكلات الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل فضلا عن

أنها ترتكز في معظم أنشطتها على المبادرات التطوعية، وبهذا المعنى في تجسد بشكل حي وملموس جوهر المشاركة والتمكين وهما عماد التنمية المحلية بالمعنى الحقيقي لهذا المفهوم (The Human Development Report , 1992 , P : 128). وهذا ما أفادت به دراسة (محمود محمد أحمد عبد الرحمن، ٢٠١٠) بأن المنظمات الأهلية أصبحت تسهم بشكل واضح في إحداث التغيير الإجتماعي والإقتصادي والسياسي وهي مركز دعائي وخدمي يسد الثغرات الموجودة في السياسات الحكومية، وأن برامج وأنشطة المنظمات الأهلية يمكن أن تنفذ بشكل جيد عندما تكون البيئة التي تنفذ بها متصفة بالعقلانية والتكامل والتخطيط القائم على التنسيق بين كافة الجهات المعنية. وهذا ما هدفت إليه أيضا دراسة (Maldonado , 2009) في التعرف على دور المنظمات غير الحكومية كوسيط بين الجهات المانحة والحكومات في تنفيذ برامج الإسكان للفقراء ، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع القرارات والمساهمة فـــي توفير برامج الإسكان للفقراء وبرامج التنمية المحلية بشكل عام · ولذلك فقد إنتشرت الدعوة إلى إنغماس وإشراك المنظمات غير الحكومية في كل جهود التنمية المحلية وأصبحت كل المؤتمرات الدولية وخاصة التي ترعاها الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة تحرص على تمثيل المنظمات غير الحكومية في أعمالها وتلتفت إلى إسهاماتها وتوصياتها بل ويسند إليها أدوار بارزة في تنفيذ البرامج والمشروعات (سعد الدين إبراهيم، ٢٠٠٠، ص : ٢٢).

وفي هذا الشأن فقد أكدت نتائج دراسة (Roberts-Wade-Travis , 2004) على أن التغيرات الناشئة عن عقود السياسات الليبرالية الجديدة أصبحت عنصرا رئيسيا من عناصر البلدان النامية وساهمت بفاعلية في عملية التنمية على جميع المستويات المحلية منها والعالمية، وأن المنظمات غير الحكومية أصبحت تشارك في كل شيء بداية من الدعوة لتقييم السياسات إلى تقديم الخدمات ·

ومما تقدم ذكره تتضح أهمية المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية المحلية، حيث تعمل المنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهدافها من خلال قيامها بنشاطات ذات النفع العام في مجالات عدة، خيرية وصحية وتعليمية وإجتماعية وترفيهية ورياضية ودينية، تشكل في مجموعها المجال الحيوي للنشاط التطوعي والخيري ، حيث تنتج الخدمات وتساهم أحيانا في إنتاج السلع في جو لا تجاري ولا ربحي، كما تُؤمن هذه المنظمات بيئة منظمة للعمل الإنساني يعمل فيها الناس بإختيارهم الخاص وأحيانا متطوعين بإرادتهم مستقلين عن الإدارة الحكومية، ويؤمنون الخدمات والتدريب والخبرات ضمن إستراتيجية عمل تلقائي تطوعي ذاتي التنظيم. وتختلف مجالات نشاط عمل المنظمات غير الحكومية بإختلاف أهدافها ووسائلها وإهتماماتها، ومن بين الإهتمامات الرئيسية للمنظمات غير الحكومة نجد تلك ذات الطابع الإجتماعي كالشراكة المجتمعية والجمعيات الخيرية التي تعمل على نشر الوعي وإصلاح المجتمع وهو ما يتطلب من هذه المنظمات كفاءة عالية (قراوي الصغير و أحمد إبراهيمي، ٢٠٠٩).

وتستطرد دراسة (مروة محمد عبد المنعم، ٢٠٠٦) التي هدفت إلى تحديد الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية والمجالس الشعبية والتنفيذية في الدولة في دعم برامج التنمية وتحديد المعوقات التي تعوق تحقيق التكامل بين الأحزاب السياسية والمجالس الشعبية والتنفيذية في الدولة في دعم البرامج التنموية، وتحديد الدور الذي تقوم به طريقة تنظيم المجتمع على المستوى المحلي لدعم التكامل في برامج ومشروعات التنمية المحلية بين المجالس الشعبية والتنفيذية والأحزاب السياسية، وأسفرت النتائج إلى كل من الحزب

الوطني والمجلس الشعبي المحلي والتنفيذي له دور هام في دعم برامج التنمية المحلية، وأن هناك ضرورة لوجود منظم إجتماعي " أخصائي إجتماعي " داخل الهيكل التنظيمي لكل من الحزب الوطني والمجلس الشعبي والتنفيذي لكي يمكنه من تحقيق أهدافه التنموية، وقد توصلت النتائج أيضا بأن هناك علاقة تكاملية بينهم لدعم برامج التنمية المحلية تتمثل في وجود إتصال وتعاون وتنسيق وتبادل فيما بينهم، وتتحدد صور الإتصال بينهم في إجتماعات مشتركة وإقامة حورات مستمرة بينهم فضلا عن الزيارات المتبادلة، وتتحدد صور التبادل بينهم في تبادل السياسات والبرامج وتبادل الموارد والإمكانيات ووضوح المصالح المشتركة .

وفي هذا الصدد فمن الأهمية أن نشير إلى أن المجتمع المدني كأحد الأجهزة التي تعمل من خلالها طريقة تنظيم المجتمع يعد مصدرا لرأس المال الإجتماعي في المجتمع لذلك ومن الأهمية التي ترتكز عليها بنية المجتمع المدني فكرة القدرة على التنظيم الذاتي للمجتمع بمعنى أن التركيز ينصب على كيفية توثيق أواصر العلاقة بين جوانب المجتمع بصفة عامة من خلال تعزيز ودعم فكرة المعاملات والتبادل في المنافع بين أفراده في صورة شبكات مجتمعية للدعم والمساعدة بحيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية أن تتصدى للعديد من القضايا والمشكلات الإجتماعية المختلفة (Francis Fukuyama , 1999 , P : 8). حيث أصبحت المنظمات غير الحكومية شريكا فعالا للدولة والقطاع الخاص ليس ذلك فحسب بل أصبح يقع عليها العبء الأكبر في إعادة تشكيل الأحوال الداخلية للمجتمع وإيجاد الحلول للقضايا والمشكلات المتنوعة التي فرضتها التغيرات العالمية التي لحقت بالمجتمعات في الآونة الأخيرة بإعتبارها قنوات للتعبير عن توجهات المواطنين، حيث تلعب المنظمات غير الحكومية دورا أساسيا في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، إقتصاديا من خلال تطوير الواقع الإقتصادي، وإجتماعيا عن طريق تعبئة الأفراد وخلق شبكات أمان إجتماعي، وسياسيا بتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية، وثقافيا عن طريق تعظيم فرص الإبداع، وبشريا عن طريق إعداد كفء للعناصر البشرية، وهي بذلك تسهم في التغيير الإجتماعي والسياسي والثقافي من خلال تبنى قضايا رئيسية تلتزم بها من أجل دعم التنمية في المجتمع (أمل محمد سلامة غباري، ٢٠١٢، ص : ٢٥٦٩).

وهذا ما أشارت إليه إحدى الدراسات كدراسة (أحمد سعيد زهراني، ٢٠١٠) حيث أكدت على دور الوحدات المحلية في عملية التنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة، وهدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل الأنظمة المحلية في عدد من الدول من خلال التعرف على الأدوار التي تلعبها الوحدات المحلية في تنمية المجتمعات في الدول المقارنة والتعرف على التغير الذي طرأ في دور الوحدات المحلية نتيجة التغيرات العالمية المعاصرة، وقد أسفرت نتائج الدراسة إلى أن التغيرات العالمية كالعولمة والخصخصة قد أثرت على دور الوحدات المحلية في التنمية، وأن تقديم الخدمات في النماذج الدولية يتأتى من خلال التعاون بين الوحدات المحلية والجهات التنموية الأخرى في تلك الدول من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام .

وهذا ما دعا الأمم المتحدة إلى التأكيد عبر مؤتمراتها العالمية على أهمية دور المنظمات غير الحكومية، وقد تناولت توصيات تلك المؤتمرات قضايا عديدة تركزت بالأساس حول التنمية الإجتماعية المستدامة، كما أشارت إلى مجموعة من الإجراءات التي

يجب أن تتخذها المؤسسات الحكومية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وبذلك إستقر في وجدان الخطاب العالمي أن الطرفان المسؤولان عن التنمية هما الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وقد تم التأكيد في هذه المؤتمرات على أن أي سياسة توضع لمواجهة المشكلات لابد أن يشارك المجتمع المدني في وضعها (الأمم المتحدة، ٢٠٠٠، ص : ٦). وفي هذا السياق هدفت دراسة (إبراهيم محمد أبو الحسن، ١٩٩٨) إلى إلقاء الضوء على التكامل بين الجهود الحكومية والأهلية من خلال الإتصال، التنسيق، التبادل، وأسفرت النتائج على ضرورة وجود علاقة بين الجهود الحكومية والأهلية بالإضافة إلى التعاون لتحقيق أهداف التنمية مع ضرورة تقريب وجهات النظر حول الأهداف التنموية المراد تحقيقها.

لذلك تعتبر المنظمات غير الحكومية مكملة للدولة شريطة أن يكون ذلك في إطار مناخي ديمقراطي تؤمن فيه الدولة بمصالح القوى الإجتماعية المختلفة التي تعمل من أجلها المؤسسات (محمود عوده وآخرون، ٢٠٠٧، ص : ٧٤). حيث كان من توصيات مؤتمر الصحة العالمي للتنمية الإجتماعية عام ٢٠٠٠ التأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به كأحد منظمات المجتمع المدني وأهمية المشاركة الفاعلة لها مع الحكومات في معالجة المشكلات المجتمعية ووضع الخطط والبرامج لتحقيق مجتمع العدالة والمساواة المنشودة (طاهر محمد منصور وآخرون، ٢٠١٠، ص : ٤٢٦).

وفي ضوء ما سبق يتضح أن التنمية والتحديث الإجتماعي والسياسي والمؤسسي الذي تسعى إليه الأمم على إختلاف توجهاتها لن يحقق أهدافه في غياب نسق قيمي وأخلاقي يدعم العلاقات والتفاعلات المتبادلة ويعزز من مساحة الثقة الواجب توافرها بين الحكومات وشعوبها سعيا لتفعيل العدالة والمساواة وزيادة فرص التمكين والمشاركة الفاعلة وتعدد الخيارات والفرص في مجتمع ديمقراطي ركيزته تسهيل تبادل السلع والخدمات وتقوية الصلة في عمليات ومؤسسات التبادل والمواطنة ومواجهة المشكلات والصراعات من خلال قنوات مؤسسية تعزز وتقوي العلاقة بين الدولة والمجتمع (طلعت مصطفى السروجي، ٢٠٠٩، ص : ٥).

ومن هنا تأتي أهمية ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية حيث تعد الحوكمة بأبعادها المتعددة أساس قوي في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية، حيث ترى اللجنة الإسترالية للخدمة الإجتماعية عام ٢٠٠٦ في تقرير عن حالة الدولة أن الحوكمة ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لمساعدة المنظمة في تحقيق أهدافها لأنها أحد أهم أسباب إستمرار أو زوال المنظمة، والإستخدام الأمثل للموارد وتطبيق مبادئ الحوكمة في إطار تنسيقي مؤسسي ستنجح المنظمة وستستطيع تحقيق أهدافها بفاعلية بما يسهم في تنمية المجتمع المحلي (إنظر شبكة المعلومات الدولية).

فمع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي شاع إستخدام فكرة ومصطلح الحوكمة بشكل واسع في الدول النامية من قبل المنظمات الدولية بهدف تحقيق تنمية مستدامة في هذه الدول نتيجة لقصور القطاع الحكومي في تحقيق تلك التنمية بصورة أفضل، وظهرت المطالبة بإخضاع الحكومات لمزيد من التقصيات والتطبيق بتحسين الإدارة وأصبحت تمارس ضغوط على الدول سواء المتقدمة أو النامية منها لإجبارها على إعادة تحديد دورها في المجالات الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية، وهو الأمر بالذي إستدعى توفير بيئة تدرك أهمية الحاجة إلى مزيد من المساءلة والشفافية والتشارك في تحمل المسؤولية في عملية صنع القرار (أماني قنديل، ٢٠٠٨، ص : ١٢). وفي هذا الصدد فقد أكدت دراسة (Almarshad, Sultan , 2011) على أهمية الحوكمة

الرشيدة والإصلاحات السياسية والإدارية من أجل تعزيز السلطات المحلية وخلق المزيد من الفرص لمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وتأثيرها على كفاءة وفعالية السلطات البلدية في إدارة التنمية وتوفير الخدمات المحلية .

وعلى الرغم من أن منظمات تنمية المجتمع المحلي تنتهج في ممارسة أنشطتها مجموعة من القواعد والضوابط التي تؤكد على أهمية الإلتزام بأحكام قانون إنشائها، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي لها، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام أعضائها، ومنح حق مساءلة إدارتها، وبالتالي تحقيق الحماية لأعضائه ومراعاة مصالحهم، والحد من إستغلال السلطة في غير المصلحة العامة بهدف تحقيق الشفافية والعدالة داخل المنظمة، إلا أنه كان هناك التفكير كيف يمكن لمؤسسات الدولة أن تدير النشاط الإجتماعي لمنظمات المجتمع المدني إدارة رشيدة من خلال وضع القواعد ومراقبة تنفيذها أو تطبيقها، و توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومة والسلطة الرقابية والقطاع الأهلي والفاعلين الآخرين بما فيهم المواطنين، فيما يسمى بحوكمة المنظمات غير الحكومية (أشرف يونس محمد ومازن محمد محمود بركات،٢٠١١، ص : ٨٤٥).

وفي ضوء دور الحوكمة في تحقيق التنمية المحلية بينت دراسة (نصر الدين لبال، ٢٠١٢) آليات الحوكمة وأبعادها وهي المساءلة، المساواة، الكفاءة، العدل، الرؤيا الاستراتيجية واللامركزية. وخلصت الدراسة إلى أن الحوكمة المحلية الرشيدة تتطلب بناء القدرات والإصلاح المؤسسي، وتعزيز الشراكة بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما خلصت الدراسة إلى أن الحوكمة المحلية الرشيدة أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة .

وفي نفس السياق هدفت دراسة (حسين عبد القادر، ٢٠١٢) إلى بحث إمكانية تحقيق التنمية المحلية من خلال تطبيق أسس وآليات الحكم الراشد على إعتبار أن الإدارة المحلية بالجزائر هي أساس اللامركزية وهي التي تلعب الدور الأساسي في عملية التنمية الشاملة، وقد أشارت الدراسة إلى مقومات الحكم الراشد وهي المشاركة، حكم القانون، الشفافية، اللامركزية، المساواة (العدل)، الكفاءة والفعالية، المساءلة. وتوصلت الدراسة إلى أن الحكم الراشد هو أساس تحقيق التنمية، وعليه يجب إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع أجهزة الدولة كأطراف فاعلة ورئيسية من شأنها النهوض بالتنمية وخلق بيئة تمكينية تكون قاعدة العمل التنموي الشامل. ومن بين الآليات التي من شأنها تحقيق الهدف المنشود هو الحكم الراشد والذي يدور مفهومه حول حسن إدارة الحكم عن طريق إستخدام آليات مختلفة مثل الشفافية، المشاركة، حكم القانون، المساءلة، اللامركزية في إتخاذ القرار.

وفي هذا الشأن عقد مجلس الأمة الكويتي مؤتمر الحوكمة في الكويت طالب من خلاله الحكومة بضرورة إعداد وثيقة للإصلاح الإداري وتطبيق الحوكمة خلال فترة زمنية محددة وتعرض على مجلس الأمة ويشترك في إعدادها المجتمع المدني، كما طالب أيضا بإستكمال مظلة التشريعات التي تستهدف تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في مختلف أجهزة الدولة وجميع القطاعات العام والخاص والقطاع الأهلي المتمثل بالمنظمات غير الحكومية، وشدد المؤتمر على ضرورة تعاون سلطات الدولة للحد من تداخل الإختصاصات بينها وبين بعض بشكل مباشر أو غير مباشر وعمل دليل عام لممارسات

الحوكمة كمرجع إسترشادي لقطاعات الدولة عند وضعها لدليلها الخاص مع تحديثه بشكل مستمر ليواكب التغييرات والتطورات في مجال الحوكمة يشترك في وضعه منظمات المجتمع المدني والمواطنين، والتأكيد على ضرورة التعاون المشترك مع المجتمع المدني وتضافر جهود أطراف المجتمع كافة في إنجاح أنشطة الدولة لتطبيق قواعد الحوكمة ونشر ثقافتها من خلال قيام المنظمات غير الحكومية بالتوعية المجتمعية بأهمية تطبيق الحوكمة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية (جريدة الأنباء الكويتية، ٢٠١٧).

وفي نفس السياق هذا ما أكد عليه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على ضرورة الربط بين مفهومي الحوكمة والتنمية المستدامة بما فيها التنمية المحلية مع التركيز على الفاعلين الثلاثة في مجال الحوكمة وهم الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لزيادة التفاعل بينهم وتحقيق الحوكمة الصالحة ، فالدولة تخلق البنية السياسية والقانونية الملائمة، والقطاع الخاص يولد الوظائف والدخل، والمجتمع المدني لتسير التفاعل السياسي الإجتماعي لتعبئة المجموعات للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، وعليه يلعب الإتصال والتنسيق والتعاون والتبادل دورا محوريا في تحقيق الحوكمة لأهدافها داخل المنظمات غير الحكومية بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ص : ٤،٥).

وهذا ما إهتمت به دراسة (ناجي عبد النور، ٢٠٠٦) التي تناولت دور منظومة الحكم الرشيد في في تفعيل المشاركة والشراكة الفاعلة في رسم السياسات وتحقيق التنمية الشاملة على مستوى المجتمع. وقد أوضحت الدراسة أن خصائص الحكم الراشد تتنوع ما بين سياسية وإقتصادية وإجتماعية وإدارية، كما بينت الدراسة أن خصائص الحكم الراشد تتمثل في تسعة خصائص هي (المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة في تكافؤ الفرص، الفاعلية، المحاسبة، الرؤيا الإستراتيجية. وقد خلصت الدراسة إلى أنه من الضروري تفعيل دور الإتصال السياسي بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ومن بينها الأحزاب والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الشاملة.

وعلى المتقدم ذكره نجد أن العلاقة بين التنمية والحوكمة قوية، بمعنى أن غياب الحوكمة يؤدي إلى إهدار الجهود والطاقات والموارد التي تستخدم في عملية التنمية، وإذا نظرنا بشكل أكثر تفصيلا إلى معنى الحوكمة وعناصرها وأبعادها نجد مدى الإرتباط بينها وبين التنمية بمعناها الشامل

(Plumptre Tim and Graham John , 1999 , P : 2 - 9).

ومن هنا تعتبر طريقة تنظيم المجتمع إحدى الطرق المهنية للخدمة الإجتماعية التى تسعى إلى تدعيم قدرات المجتمع المحلي على تحديد مشكلاته وتعبئة طاقاته وموارده لمواجهة الحاجات والمشكلات لتحقيق أهدافه التنموية معتمدة في ذلك على نماذج الممارسة المهنية مع الأجهزة والتنظيمات المجتمعية القائمة في ذات المجتمع (محمد عبد الفتاح محمد، ١٩٩٦، ص : ٢٢٣).

فطريقة تنظيم المجتمع تهدف إلى علاج المشكلات الإجتماعية للمجتمع وذلك من خلال العمل على تقوية الروابط وتحسين العلاقات بين أفراد المجتمع وزيادة وعيهم للمشكلات التي يعانون منها وتشجيعهم للعمل على إيجاد حلول لها (Arthur Dunham , 1970 , P : 59).

وبذلك تبدو مسؤولية تنظيم المجتمع كبيرة في المجتمعات ككل وخاصة في المجتمعات النامية لما تعانيه تلك المجتمعات من مشكلات معقدة ومتعددة ومتداخلة حيث تحتاج إلى

تضافر كافة الجهود بالمجتمع ومنها جهود طريقة تنظيم المجتمع في إطار مهنة الخدمة الإجتماعية والتي يمكن من خلال أساليبها العلمية لمواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع (رشاد عبداللطيف وآخرون، ٢٠٠٥، ص : ٨٢).

ومن ثم فإن طريقة تنظيم المجتمع شأنها شأن الطرق المهنية الأخرى تمارس من خلال مجموعة من المنظمات غير الأهلية إتفق على تسميتها بأجهزة تنظيم المجتمع وتعتبر هـــذه الأجهزة هـــي الثروة الأساسية فـــي المؤسسات والمنظمات بكافة أنواعها الإنتاجية والحكومية والدفاعية والأهلية وهي الموارد البشرية حيث تضمنت الأفراد العاملين في المنظمة من مختلف التصميمات مهما إختلفت وتنوعت مستويات المهارة والأعمال التي يقومون بها (أحمد مصطفى خاطر، ١٩٩٤، ص : ٢٠).

وإذا كانت دراسة (أمل محمد سلامة غباري، ٢٠١٢) إستهدفت ممارسة برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع من أجل تعزيز آليات وأبعاد الحوكمة في المنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الفرعية التالية (تفعيل آليات الإلتزام بالقواعد القانونية، وتعزيز آليات الممارسة الديمقراطية في صنع القرار، وتعزيز وقياس رضا العملاء). وأسفرت النتائج إلى أنه لتعزيز آليات الحوكمة بالمنظمات غير الحكومية لابد من ممارسة للأدوار والإستراتيجيات والإعتماد على الوسائل المهنية التي توفرها طريقة تنظيم المجتمع، وكذلك ما تضمنه برنامج التدخل الذي قامت به من محتوى معرفي وتدريبي حيث تم ذلك من خلال تعاون الباحثة مع فريق العمل الذي تضمن خبراء في بناء القدرات المؤسسية للمنظمات وأخصائيو التنمية البشرية ومشاركة الأخصائيين العاملين بالمنظمة، بالإضافة إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية وذلك للوصول لما ينبغي أن تكون عليه ممارسة طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل مساهمة المنظمات غير الحكومية في ممارسة الحوكمة الرشيدة، وأيضا صقل الأخصائيين الإجتماعيين والعاملين والمتطوعين بالمنظمات غير الحكومية بالخبرات والمهارات المختلفة التي تمكنهم من ممارسة آليات الرقابة والمساءلة على المنظمات غير الحكومية والممارسات السياسية .

فقد إشارت دراسة (Alaimo Salvator , 2012) إلى إمكانية الإستفادة من نماذج الممارسة المجتمعية في الخدمة الإجتماعية وذلك لتطبيق آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الطوعية وذلك من خلال التركيز على القضايا الإستراتيجية التي تواجه تلك المنظمات، كما أكدت الدراسة على أنه يمكن الإستفادة من الأساس النظري لطريقة تنظيم المجتمع في تطبيق العديد من آليات الحوكمة في تلك المنظمات لتحقيق التنمية المحلية، ولكن يتوقف نجاح ذلك على مدى تفعيل دور الرقابة والمحاسبية والإدارات المالية والموازنات والعمل على تقييم أداء العاملين في المنظمات غير الحكومية بشكل مستمر، وقد توصلت نتائجها إلى ضرورة إجراء المزيد من الممارسات المستقبلية من جانب الخدمة الإجتماعية بهدف زيادة كفاءة وفاعلية المنظمات غير الحكومية، وذلك من خلال تطبيق آليات الحوكمة الرشيدة مثل تفعيل المشاركة المجتمعية، وتحقيق المساءلة والشفافية، وزيادة القدرة التنظيمية ، والعمل على إيجاد نظام محكم للتقويم والمتابعة بالإضافة إلى التدريب المستمر للعاملين في المنظمات غير الحكومية.

في حين أكدت دراسة (Wilson Thomas , 2012) على ضرورة تعظيم الإستفادة من المداخل العلمية والإتجاهات المعاصرة للخدمة الإجتماعية في تطبيق آليات الحوكمة لكافة المنظمات، وقد أشارت إلى أنه يجب التركيز على بعض مؤشرات الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة وتحقيق العدالة الإجتماعية ونشر ثقافة الحوكمة وتفعيل آليات الممارسة الديمقراطية في صنع وإتخاذ القرار وزيادة الإهتمام بالثقافة التنظيمية للعامين بما يسهم في تحقيق أهداف المنظمة بشكل خاص وأهداف التنمية بشكل عام .

وعليه فقد قامت العديد مـــن المنظمات غير الحكومية في تطبيق أبعاد الحوكمة لتحقيق التنمية المحلية، حيث هدفت دراسة (يوسف إبراهيم كامل، ٢٠٠٥) إلى بحث دور المنظمات الأهلية في المناطق الفلسطينية في التنمية المحلية في مختلف القطاعات كقطاع التعليم والصحة والتنمية الإجتماعية والزراعة والثقافة والمرأة، وعلاقة هذه التنمية بخطة التنمية الفلسطينية. وقد أسفرت النتائج إلى ضرورة تدعيم العاملين في المؤسسات الحكومية من خلال دورات التدريب لتمكينهم من عمل مشاريع تساعدهم على تقديم خدمات أفضل للمواطن الفلسطيني وتحقيق التنمية المحلية .

وفي ضوء الطرح السابق يتضح أن المنظمات غير الحكومية في الوقت الراهن أصبحت شريكة للحكومات والقطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الإجتماعية، بل أصبحت تلك المنظمات تتحمل جزء كبير من مسؤولية التنمية الإجتماعية والإقتصادية وتشكيل الأحوال الداخلية للمجتمع (نهى الشواربي، ٢٠١٢). حيث تعتبر هذه المنظمات أقدر على التعامل مع مشكلات أفراد المجتمع نظرا لما تتمتع به هذه المنظمات من مرونة واضحة في سياستها وسرعة كبيرة في إنجاز طموحاتها وأهدافها وعدم السعي وراء الربح المادي، إلى جانب القدرة على تعبئة الموارد البشرية وتحريك الركود في المجتمع وزيادة إنتاجيته بأقل التكاليف (زكريا طاحون، ٢٠٠٣، ص : ٣٠٠). وهذا ما إتفقت معه أيضا دراسة (أحمد سيد حسين، ٢٠٠٨) والتي أشارت إلى أن الحوكمة هو نسقا من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما تربط بينها شبكة معينة من علاقات الضبط والمساءلة يستهدف تحقيق مصلحة عامة الناس، وقد هدفت الدراسة إلى وصف دور الحركات الإجتماعية وعلاقتها بالإصلاح السياسي داخل الدولة وأثر الحوكمة على تلك الحركات وعلى المنظمات غير الحكومية وتحقيق أهدافها التنسيقية والإتصالية. وأسفرت نتائج الدراسة على التأكيد على أهمية ممارسة الحوكمة داخل المنظمات غير الحكومية لما لها من فاعلية في الإدارة المؤسسية وفي ممارسة العمل السياسي بشكل سليم لما تحتويه من آليات تساعد على ذلك.

وفي محاولة للربط بين اللامركزية والحوكمة فقد أشار (Clarke , 2009) أشار في بحثه إلى تأثير اللامركزية والحكم الرشيد على فاعلية برنامج التنمية وزيادة القدرة على الإستجابة لإحتياجات الأفراد. وقد توصلت الدراسة في أهم نتائجها إلى أن الحوكمة عنصر أساسي في تحقيق مزيد من المشاركة في صنع السياسات وتحقيق التنمية المحلية .

من المتفق عليه أن " اللامركزية " تعد أحد أهم النظم التى يمكن من خلالها تمكين المواطنين فى المجتمع المحلى من المشاركة الفعالة والحقيقية فى إدارة الشؤون العامة المحلية للمجتمعات التى يعيشون بها، كما أنه بدون تطبيق سليم للامركزية لا يمكن القول بإمكانية تحقيق التنمية المحلية المستدامة لاسيما فى ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة إحتياجات المجتمع وخاصة مع تنامى عدد السكان من ناحية وندرة أو سؤ إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية أخرى. وبدون تطبيق اللامركزية لا يمكن

أيضا الحديث عن الديمقراطية بأشكالها المختلفة وخاصة السياسية والإدارية (سامي الطوخي، ٢٠١٠، ص : ١).

وعليه فتظهر أهمية الحوكمة ليس فقط على أنها آلية لتحقيق التنمية المحلية والمستدامة بشكل عام، وإنما هي مدخل مهم من مداخل تقييم الأداء سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات التابعة للحكومة مثل الوزارات أو المؤسسات أو المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص ، ولذلك فالحوكمة أصبحت في الوقت الحاضر تمثل مدخلا أساسيا في إنضباط وتحسين أداء مختلف المنظمات (أحمد سيد حسين، ٢٠٠٨، ص : ٣٠).

وأخيرا يمكن الإشارة إلى أهم المعوقات والمعضلات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المنظمات غير الحكومية ، فقد أسفرت نتائج دراسة (يحي عبده جاد، ٢٠١٠) إلى وجود العديد من المعوقات تعاني منها المنظمات غير الحكومية التي تؤثر بشكل مباشر على إنجاز برامج ومشروعات التنمية المحلية ومن أهمها قلة الشفافية والمساءلة وضعف وجود برامج لتنمية الموارد البشرية، ويعتبر أحد أهم الحلول لتلك المعوقات هو الإهتمام بسيادة القانون التي تعد من أهم أبعاد الحوكمة والتنسيق بين المنظمات.

وعلى نفس النهج تستطرد دراسة (رندا محمد لبيب، ٢٠٠٧) حيث هدفت إلى وصف المعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في ممارسة الحوكمة وتحقيق التصدي لها وأيضا وصف الآليات المؤسسية التي تمارس من خلالها الحوكمة، وإتضح من خلال نتائج الدراسة الميدانية وجود العديد السلبيات في أداء المنظمات غير الحكومية ومنها، عدم إطلاع بعض العاملين سياسات العمل مما يؤدي إلى التخبط في الأداء، كما جاءت ٢٥% من إستجابات المبحوثين العاملين في المنظمات أن تقييم المدير يتم بشكل غير منتظم ولا يستند إلى معايير واضحة للقياس، كما أن من أهم المعوقات أن معظم المنظمات محل الدراسة تعاني من مشكلة عدم توافر ميزانية مخصصة للتدريب أو خطط تدريبية للعاملين أو المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة .

وفي ضوء تحديد التحديات والصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية وتحد من ممارستها للحوكمة في عملها ونشاطها هو عدم وجود آليات واضحة وشفافة لصنع القرار وللرقابة والمساءلة، عدم وجود سيادة للقانون بشكل فعال، مع ضعف وجود معايير عاجلة لإختيار القيادات الإدارية، فمن الأهمية بما كان ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية للقدرة على إنجاز البرامج ولتحقيق التنمية والتطوير في الخدمات المقدمة للمواطنين والحث على ضرورة تفعيل ممارسة الشفافية والمحاسبية والمشاركة داخل تلك المنظمات لما لها من تأثير على جودة أداء المنظمات غير الحكومية وهذا ما أسفرت عنه نتائج دراسة (آنا منصور، ٢٠٠٦، ص : ٣) .

وفي ظل كثر المعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية إزدادت أهمية الحوكمة كنتيجة لزيادة الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في ظل الحكم الرشيد وشراكتها جنبا إلى جنب مع الدولة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية خاصة المحلية، وذلك في ظل إنتشار صورة مشوشة عن العمل الأهلي، فالحوكمة تحفظ للمنظمات غير الحكومية خصوصيتها من المرونة ويسر الإجراءات وفي نفس الوقت تساعد على إتخاذ القرارات من خلال نظام رشيد يهدف إلى الوصول لأفضل

القرارات بهدف زيادة العائد وإزالة الصعوبات التي تواجهها ماليا وإداريا وبالتالي تحقيق هدفها وهو التنمية المحلية (Mine Pieter Vndykea , 2002 , P : 127) .

وتأكيدا لما سبق فإن غياب الحوكمة وحسن الحكم في إطار تنظيمي فعال يترتب عليه خسائر فادحة للمجتمع وتأخر التنمية الشاملة، وعلى الصعيد الإقتصادي سيخسر الإقتصاد الوطني إذا كانت القرارات الإقتصادية تتخذ ليس على أساس ما يدفع بعملية النمو الإقتصادي ولكن على أساس المكسب الذي يعود على متخذى القرار، ومن ثم سيشعر المواطنون بالإغتراب داخل مجتمعاتهم ومن ثم سيعزفون عن المشاركة لتنمية مجتمعهم (مصطفى كامل السيد، ١٩٩٩، ص : ٩ – ١١).

ومما تقدم يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين الحكم الصالح أو الحوكمة وعملية التنمية، حيث أصبحت الحوكمة بمختلف أبعادها شرط رئيس لتحقيق التنمية المستدامة بما فيها التنمية المحلية من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والإقتصادية والإجتماعية اللازمة لتحرير هذه القدرات البشرية وبالتالي تعزيز رفاهية الإنسان من خلال حل مشكلاته وإشباع إحتياجاته إيجاد فرص العمل وحماية البيئة والنهوض بالمرأة والفئات المهمشة في المجتمع من خلال تفعيل عمل المنظمات غير الحكومية والحث على تطبيق الحوكمة فيها (بلال خلف السكارنة، ٢٠٠٩، ص : ٣٢٤) . حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بتدعيم ومساندة الجهود الحكومية في شتى المجالات، حيث تعبر هذه المنظمات عن حاجة ومشكلات المواطنين كما تساند الجهود الحكومية في تحقيق أهداف التنمية وتقديم الخدمات في ضوء قيادة رشيدة (المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة " القاهرة "، ٢٠١٠).

وتأسيسا على ما تقدم تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة في توصيف وتحليل واقع ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

ثالثا : أهمية الدراسة :

١- الإتجاه القومي نحو تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في جميع المجتمعات بإعتبارها العمل المكمل لعمل القطاع الحكومي وعمل القطاع الخاص.

٢- الإتجاه القومي نحو تفعيل جهود المنظمات غير الحكومية في تدعيم ثقافة الحوكة والعمل على تطبيق وممارسة آليات الحوكمة بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية في المجتمع الكويتي.

٣- أصبحت الحوكمة مكونا رئيسيا في الخطاب الرسمي العالمي وقد بدت أحد مصطلحات العولمة في السنوات الأخيرة.

٤- يضع للمنظمات غير الحكومية الخطوط العريضة لبرنامج عمل يحدد إحتياجاتها وأدائها في إطار تفعيل دور المنظمات غير الحكومية بحيث تصبح شريكة نشطة على المستوى القومي بالإضافة إلى دعم قدرتها كشريكة على المستوى المحلي.

٥- أهمية تطبيق المنظمات غير الحكومية لآليات الحوكمة وممارسة بشكل جيد في المجتمع الكويتي.

٦- تبرز هذه الدراسة للمنظمات غير الحكومية، صورة عامة عن الممارسات الإدارية المتبعة فيها والتي يمكن من خلالها إستنباط نقاط القوة والضعف بما يؤدي لتطوير الأداء بشكل عام.

٧- ضرورة وضع إطار مهني تنظيمي لعمل المنظمات غير الحكومية لتحديث أسلوب إدارتها وبالأخص الإهتمام بممارسة الحوكمة عند أدائها لأعمالها، وذلك لتكون ذات بناء

مؤسسي قوي تتصدى لمشكلات المجتمع بما يساعد في تحقيق أهدافها وأهداف التنمية المحلية للمجتمع.
٨- تلفت هذه الدراسة عناية المجتمع المحلي نحو الدور الهام للمنظمات غير الحكومية، كما تسلط الضوء أيضا على مفاهيم التنمية وأهمية تحقيقها في المجتمع.
٩- تشدد هذه الدراسة على أهمية دور المجتمع المحلي في تطبيق المنظمات غير الحكومية للحوكمة.
١٠- إلقاء المسؤولية على المنظمات غير الحكومية لما لديها من مرونة وقدرة على تعبئة الجماهير نحو القضايا المجتمعية وذلك للعمل بالحوكمة وأبعادها.
١١- قد تكون هذه الدراسة إضافة علمية جدية في حقل المعرفة، وأن تفتح آفاق للباحثين في مجال الحوكمة والتنمية المحلية.
١٢- فقد تفيد هذه الدراسة في مساعدة المنظمات غير الحكومية على تحسين أدائها في العمل وتطوير قدراتها وتوسيع نطاق عملها، وذلك لأهمية دور تلك المنظمات في المساهمة في التنمية المحلية داخل المجتمع الكويتي.
١٣- قلة الدراسات والبحوث العلمية في تنظيم المجتمع التي تناولت ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية وإسهاماتها في تحقيق التنمية المحلية في حدود علم الباحثة.

رابعا : أهداف الدراسة :

١- تحديد واقع ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تؤدي لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.
٢- تحديد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تسهم في تحقيق التنمية المحلية.
٣- تحديد إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.
٤- تحديد الإستراتيجيات المستخدمة في الحوكمة في المنظمات غير الحكومية والتي تسهم تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.
٥- تحديد الأدوات المستخدمة في الحوكمة والتي تساعد في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.
٦- تحديد المعوقات التي تحد من فعالية ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.
٧- تحديد المقترحات التي تدعم ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.

خامسا : تساؤلات الدراسة :

١- ما واقع ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تؤدي لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ؟.
٢- ما آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تسهم في تحقيق التنمية المحلية؟.
٣- ما إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ؟.
٤- ما أهم الإستراتيجيات المستخدمة في الحوكمة في المنظمات غير الحكومية والتي تسهم تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ؟.

٥- ما أهم الأدوات المستخدمة في الحوكمة والتي تساعد في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ؟.
٦- ما المعوقات التي تحد من فعالية ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ؟.
٧- ما المقترحات التي تدعم ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ؟.

سادسا : فروض الدراسة :

١- الفرض الأول : [من المتوقع أن يكون مستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي مرتفعا].ويمكن إختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية :
(أ- الشفافية - ب- المساءلة - ج- المحاسبية - د- المساواة - هـ- العدالة -و- اللامركزية).
٢- الفرض الثاني : [من المتوقع أن يكون مستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي متوسطا].ويمكن إختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية:
أ- إسهامات ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الإجتماعية.
ب- إسهامات ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الإقتصادية.
ج- إسهامات ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية البيئية.
٣- الفرض الثالث: توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية وتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.
٤- الفرض الرابع : توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.
٥- الفرض الخامس : توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.
٦- الفرض السادس : توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.
٧- الفرض السابع : توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.

سابعا : مفاهيم الدراسة :

١- مفهوم الحوكمة :

نشأ مفهوم حوكمة المنظمات بعد ظهور نظرية الوكالة، وما تتضمنه من تعارض بين إدارة المنظمة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في المنظمات.

وقد عرف البنك الدولي الحوكمة بأنها الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموار الاقتصادية والإجتماعية اللازمة للتنمية (World , 1994 , P : 15 Bank).

كما يتفق تعريف لجنة المساعدات التنموية مع تعريف البنك الدولي في أن الحكم الرشيد يعني إستخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع، الإجتماعية والإقتصادية من أجل تحقيق التنمية. فالحوكمة تتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم.

فالحوكمة من منظور التنمية هو الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر المجتمعات تهميشا وفقرا.

وقد وصف تقرير " كادبوري – Cadbury " عام ١٩٩٢حوكمة المنظمات بأنها نظام بمقتضاه تدار المنظمات وتراقب. أما لجنة " كاردون – Cardon " فقد عرفت الحوكمة بأنها مجموعة من القواعد ذات القابلية للتطبيق في مجال توجيه ورقابة أداء المنظمات. كما تعرف الحوكمة بأنها عبارة عــن مجموعة مــن القواعد والإجراءات التـــي تحدد صنع القرار ومراقبة ورصد العمليات داخل المنظمة (منى عطية خزام، ٢٠١٦، ص : ٢٠٨، ٢٠٩).

فقد ظهر مفهوم الحوكمة كجزء من ثقافة عالمية تنهض على تعزيز مشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة مع الحكومة في صنع وتنفيذ سياساتها العامة للتعبير عن التفاعل والمشاركة بين الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك لتحقيق التنمية، كما أن حوكمة المنظمات غير الحكومية تعد نظاما للرقابة والتوجيه على المستوى المؤسسي، والذي يحدد المسؤوليات والحقوق والعلاقات مع جميع الفئات المعنية، ويوضح القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة المتعلقة بعمل المنظمة، كما يعتبر نظاما يدعم الشفافية والمساءلة المؤسسية ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل (أمل محمد سلامة غباري، ٢٠١٢، ص : ٢٥٧٢)

وفي ضوء ما سبق تعرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الحوكمة على أنها قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الإجتماعي، وضمان القانون والنظام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي. وضمان الحد الأدنى من التأمين الإجتماعي (ناجي عبدالنور، ٢٠٠٦، ص : ١٠٦).

وخلص R. A. Rohdes إلى تعريف الحوكمة يمكن أن يشمل على العناصر التالية :

١- التنسيق بين التنظيمات الحكومية وتنظيمات قطاع الأعمال الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية.

٢- عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات.

٣- إستناد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات على التفاوض.

٤- تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الإستقلال، مع قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة بما لديها من موارد (سلوى شعراوي جمعة، ٢٠٠٧، ص : ١٢).

إذن فهناك أكثر من تعريف للمفهوم وعلى سبيل المثال يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية الحوكمة الذي يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع على أنه نسق من المؤسسات المجتمعية ، المعبرة عن الناس تعبيرا سليما وتربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات، وفي النهاية بواسطة الناس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠، ص : ١٠١).

كما تعرف الحوكمة بأنها آلية تركز على توزيع الموارد وإدارتها من زاوية الإستجابة للمشكلات المجتمعية، وتتسم هذه الآلية بسمات عديدة منها أنها تقوم على المشاركة وأنها تتسم بالشفافية وتنطوي على المساءلة، كما أنها تتسم بالفعالية والإنصاف وتعمل على تعزيز سيادة القانون ووضع الأولويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وعلى أساس من توافق الآراء في المجتمع بما يكفل حقوق الفئات المهمشة في عملية صنع القرار المتعلق بتوزيع الموارد الإنمائية (أمل محمد سلامة غباري، ٢٠١٢، ص : ٢٥٩٥) .

وفي ضوء ما تقدم يمكن التأكيد على أن مفهوم الحكم الصالح أو الحكم الرشيد أو الحوكمة يرتبط بجميع مؤسسات المجتمع بما فيها أجهزة الدولة وهيئات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص. كما لا ينحصر مفهوم الحكم الصالح في الإهتمام بآثار التنمية المحلية، بل يشمل التنمية المستدامة التي تنظر نظرة طويلة الأمد وتراعي مصالح الأجيال القادمة كما الجيل الحالي (عبير مصلح، ٢٠٠٧، ص : ٢٧٩) .

وتقصد الباحثة في ضوء الدراسة الحالية أن مفهوم الحوكمة ما يلي :

١- الحوكمة هي فن الإدارة المؤسسية وتطبيق القانون، وهي الأداء المهني السليم لإستقرار عمل المنظمات غير الحكومية.

٢- تمارس الحوكمة داخل المنظمات غير الحكومية، وترتكز تلك الحوكمة بشكل أساسي على مؤشرات وأبعاد تتمثل في (الشفافية – المساءلة – المحاسبية – المساواة – العدالة – اللامركزية).

٣- والحوكمة هي ممارسة السلطة لإدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية من أجل تحقيق التنمية المحلية التي تعد أحد أهم أهداف المنظمات غير الحكومية.

٤- الحوكمة ترتبط بالتنمية بعلاقة وثيقة من خلال توجيه الحكم الرشيد لتلبية إحتياجات ومصالح المواطنين وكذلك الإستجابة لمتطلباتهم الجديدة والطارئة، بما يشمل ليس فقط إحتياجاتهم الأساسية بل كذلك إحتياجاتهم من أجل تحقيق الرفاهية، وهو ما يشكل جوهر عملية التنمية المتجهة نحو توسيع فرص وخيارات المواطنين.

٢- مفهوم المنظمات غير الحكومية :

تعرف المنظمة غير الحكومية بأنها أي منظمة تؤسس وتدار من قبل مواطنين دون أي تمثيل رسمي لطواقم أو وكالات حكومية، وتعتبر المنظمة غير الحكومية كيانا عدليا مستقلا وتمنح كافة الحقوق والواجبات والصلاحيات والحصانات الضرورية لتحقيق أهدافها الخيرية والإنسانية مع المحافظة على إستقلاليتها (يوسف إبراهيم الأشقر، ٢٠٠٦، ص : ٦٨).

يعرفها معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية بأنها كيان منظم يهدف لتحقيق أغراض معينة ويتمتع بشخصية معينة (أحمد زكي بدوي، ١٩٩٣، ص : ٢٩٧).

وهناك من يعرف المنظمات غير الحكومية بأنها مؤسسات تعمل بشكل مستقل عن الحكومة سواء كانت بشكل كامل أو نسبي، وتتسم أعمالها بالإنسانية والتعاونية (أمل محمد سلامة غبارى، ٢٠١٢، ص : ٢٥٨٨). كما تعرف المنظمات غير الحكومية بأنها

وحدات إجتماعية يتم بنائها بشكل مقصود لتحقيق أهداف محددة يعجز الجهد الفردي عن تحقيقها، أي أنه لتحقيق تلك الأهداف يتم إنشاء بناءا محددا رسميا ويتم تدوين قواعده ولوائحه وتقسيم العمل بين أعضائه وتوزيع القوة والسلطة بينهم بطريقة تضمن التحكم في الأنشطة التي تتم خلالها (رشاد أحمد عبداللطيف، ١٩٩٩، ص : ٣٥).

وتؤكد دائرة معارف الخدمة الإجتماعية على أن تلك المؤسسات ذات وظائف متعددة وأهداف متنوعة ثقافية وإجتماعية، وإنها قد تكون قومية أو محلية، كما أنها تساهم بشكل متميز في مجال الخدمات الإجتماعية وتعتمد على العمالة التطوعية في وضع سياستها وتنفيذ برامجها، وعادة ما تعتمد على تمويلها على هبات المتطوعين.

ويعرف قاموس مصطلحات الخدمة الإجتماعية المنظمات غير الحكومية على أنها منظمات أنشئت لتحقيق أهداف إجتماعية معينة وليس بغرض الحصول على الربح، ويضم هذا المصطلح من الناحية العملية المؤسسات التي يتم دعمها ماليا من الحكومة، وهي عادة مؤسسات خاصة وإجتماعية وتطوعية، بشرط أن لا يكون لها هدف أساسي هو الحصول على الربح. كما تعرف بأنها تلك المنظمات التي تقوم على الجهود التطوعية لجماعات من الأفراد المهتمين بالخدمة العامة يقومون بتنظيمها وإدارتها في إطار النظام العام والقوانين التشريعية التي تنظم العمل الإجتماعي التطوعي (رشاد أحمد عبداللطيف، ٢٠٠٣، ص : ٢٣٣).

وأيضا تعرف بأنها الجمعيات والمنظمات التي تهتم بإنشاء وتعديل برامج الخدمات التي تتناسب مع التغير الذي يحدث في المجتمع وأيضا تعمل على إثارة الوعي في المجتمع، وتعمل في إطار نظم من القيم وتمارس عملها في حيز من الديمقراطية وأيضا تركز على العمل الطوعي ولا تهدف إلى الربح وتقدم خدمات مباشرة أو غير مباشرة (Robert Adams , 2003 , P : 30). وأخيرا تعرف المنظمات غير الحكومية أيضا بأنها نسق إجتماعي يضم مجموعة من الوحدات المتفاعلة والمترابطة وظيفيا والمتبادلة بنائيا مع نفسها ومع البيئة الخارجية لما يحقق أهداف النسق ويساهم في تحقيق أهداف البيئة (مسعد الفاروق وآخرون، ٢٠٠١، ص : ١١٥).

وتقصد الباحثة في ضوء الدراسة الحالية أن مفهوم المنظمات غير الحكومية ما يلي :

١- تنظيم إجتماعي مؤسسي لا يهدف إلى الربح له صفة الرسمية (مسجل في وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل)، ولكن مستقل عن الحكومة من الناحية البنائية والوظيفة رغم وجود علاقة إشرافية ورقابية وتمويلية أحيانا.

٢- منظمات تهدف من خلال برامجها ونشاطها إلى تطبيق معايير الحوكمة داخل المجتمع لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

٣- تعتمد في ممارستها على المبادئ الديمقراطية وحرية الرأي بين أعضائها وتطبيق الحوكمة الرشيدة بما يسهم في تنمية المجتمع المحلي.

٤- الهدف الأساسي من إنشائها توفير الخدمات الإجتماعية وإشباع إحتياجات الأفراد ومساعدتهم على تنمية مجتمعهم.

٣- مفهوم التنمية المحلية :

عرفت هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ التنمية المحلية بأنها تلك العمليات التي يمكن بواسطتها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على

الإندماج في حياة الأمة والمساهمة الكاملة في تقدمها (عبد الحليم رضا عبدالعال، ١٩٩٨ ، ص : ٧٩).

ولعل من أبرز التعاريف التي وضحت مفهوم التنمية المحلية تعريف دائرة المعارف التنمية المحلية عام ١٩٨٧ على أنها عملية التدخل المقصود في البناء الإجتماعي للعلاقات بين الناس والمنظمات في المجتمع لتسهيل حل المشكلات الإجتماعية وتطوير أنماط الخدمة حيث التوزيع والوظائف الإجتماعية ممارسة التأثير المجتمعي (Bard of editors , 1997) . كما تعرف تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر تنظيم المجتمع بأنها تلك المحاولات الهادفة إلى إستثارة سكان المجتمع لكي ينظموا أنفسهم ويستوعبون أدوارهم بالوعي المطلوب للمشاركة في عملية تحسين ظروفهم ومواجهة ما يعترضهم من مشكلات (منال طلعت محمود، ٢٠١٣، ص : ٢٥).

يشير " عبدالحليم رضا عبدالعال " إلى التنمية المحلية بأنها تمارس بالإعتماد على الجهود الذاتية وبالتعاون مع الأجهزة الحكومية والشعبية في المجتمع المحلي مع إتصال بالمستوى الرأسي على أن هذا الإتصال يكون أساسا لخدمة المستوى المحلي أو لتوفير خدمة أو موارد لا يستطيع المجتمع المحلي توفيرها (عبدالهادي الجوهري، ١٩٩٩، ص : ٧٠). ويرى محمد عبدالهادي التنمية المحلية عبارة عن عملية ذات هدف إنساني يتصل بتنمية قدرة أفراد المجتمع الواحد الذي يعاني من التخلف في النهوض بهذا المجتمع بحيث تصبح فيه فرص الحياة أفضل وتتحسن من خلال الجهود الجماعية لأفراده فرص الحياة الكريمة (محمد عبدالهادي، ١٩٨٩، ص : ٨٩٤).

ويعرف " دانهام – Dunham " التنمية المحلية على أنها تلك الجهود التي يبذلها الأفراد لتحسين أوضاع مجتمعاتهم وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة وتكامل هذه الجهود فيما يتصل بشؤون المجتمع المحلي , Arthur Dunham) .1970 , P : 140)

وعلى الرغم من تعدد تعريفات تنمية المجتمع المحلي إلا أن هناك إتفاق في المضمون، ويمكن القول بأن هناك إمكانية لتنمية المجتمعات المحلية طالما أن هناك إمكانية فعلية في إستثارة الجهود الذاتية وخصوصا بتنمية الوعي الإيجابي للمشاركة في المشروعات المحلية للتنمية وإمكانية تدريب المواطنين على ممارسة الديمقراطية، والمشاركة الجماهيرية في عملية صنع القرار وخصوصا في الموضوعات والقضايا المتصلة بحاجات السكان المحليين، وبجانب هذا تكون واقعية البرامج التنموية ويقتضي نجاح كل ذلك في النهاية مرتبطا بإستخدام آليات التدخل التخطيطي وفق سياسات إجتماعية تنموية قومية (منال طلعت محمود، ٢٠١٣، ص : ٢٦).

وتقصد الباحثة في ضوء الدراسة الحالية أن مفهوم التنمية المحلية ما يلي :

١- العملية التي يتم من خلالها تكامل الجهود الأهلية مع الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية.

٢- عملية تعتمد على المشاركة الواسعة من جانب سكان المجتمع والقيادات والمنظمات لتسهيل حل المشكلات المجتمعية وتطوير أنماط الخدمة بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية والتقدم على المستوى القومي.

٣- عملية تركز على المجتمع المحلي بإعتباره نواة للمجتمع الأكبر وصانعى القرار.

٤- إنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالحه.

ثامنا: الإجراءات المنهجية :

١- نوع الدراسة : تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية وذلك لأن هذا النوع من الدراسات يهتم بوصف الأوضاع القائمة في المجتمع.

٢- المنهج المستخدم :

وإتساقا مع طبيعة وأهداف الدراسة الراهنة قد إعتمدت الباحثة على منهج المسح الإجتماعي لأنه يرتبط بنمط الدراسات الوصفية على النحو التالي :

١- المسح الإجتماعي بالعينة للمنظمات غير الحكومية التي تقع في نطاق محافظة العاصمة التي تقوم بممارسة آليات الحوكمة والتي وافقت على التعاون مع الباحثة في بحثها في محافظة العاصمة في دولة الكويت وعددهم (١٠).

٢- المسح الإجتماعي بإستخدام أسلوب الحصر الشامل للمسؤولين والعاملين في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الحوكمة والتنمية المحلية وبلغ عددهم (١٩٠) مفردة.

٣- أدوات الدراسة :

أ- إستمارة إستبيان للمسؤولين والعاملين في الجمعيات الأهلية حول ممارسة آليات الحوكمة وتحقيق التنمية المحلية :

وتم تصميم وبناء الأداة وفقا للخطوات التالية :

١- صدق الأداة :

أ- صدق المحتوي " الصدق المنطقي " : وللتحقق من هذا النوع من الصدق قامت الباحثة بما يلي :

تم بناء الأداة في صورتها الأولية إعتمادا على الإطار النظري للدراسة والإطلاع على الأدبيات والكتب، والأطر النظرية، والدراسات والبحوث السابقة المرتبطة التي تناولت متغيرات الدراسة، وتحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلى الأبعاد المختلفة والعبارات المرتبطة بهذه الأبعاد ذات الإرتباط بمشكلة الدراسة، من حيث تحديد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية، إلى جانب الإستفادة من بعض المقاييس وإستمارات الإستبيان المرتبطة بموضوع الدراسة لتحديد العبارات التي ترتبط بكل بُعد من الأبعاد الخاصة بالدراسة.

ب- الصدق الظاهري للأداة :

حيث تم عرض الأداة على عدد (١٠) من المحكمين من جامعة الكويت كلية العلوم الإجتماعية قسم الإجتماع والخدمة الإجتماعية، وجامعة حلوان كلية الخدمة الإجتماعية لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية ومدى إرتباطها بأبعاد الدراسة من ناحية أخرى ، وقد تم الإعتماد على نسبة إتفاق لا تقل عن (٨٠%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة إستمارة الإستبيان في صورتها النهائية.

ج- الصدق العاملي :

حيث إعتمدت الباحثة في حساب الصدق العاملي على معامل إرتباط كل متغير في الأداة بالدرجة الكلية، وذلك لعينة قوامها (٢٠) مفردة من المسؤولين والعاملين مجتمع الدراسة، وتبين أنها معنوية عند مستويات

الـدلالـة المتعـارف عليـها، وأن معـامل الصـدق مقبـول، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول (١) الإتساق الداخلي بين أبعاد إستمارة إستبيان المسؤولين والعاملين ودرجة الإستبيان ككل

(ن=٢٠)

م	الأبعاد	معامل الإرتباط	الدلالة
١	واقع ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تؤدي لتحقيق التنمية المحلية.	٠.٩٨٦	**
٢	آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تسهم في تحقيق التنمية المحلية.	٠.٩٩٤	**
٣	إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٩٨٢	**
٤	الإستراتيجيات المستخدمة في الحوكمة في المنظمات غير الحكومية والتي تسهم تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٩٦٦	**
٥	الأدوات المستخدمة في الحوكمة والتي تساعد في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٩٩٢	**
٦	المعوقات التي تحد من فعالية ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٩٣٦	**
٧	المقترحات التي تدعم ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٩٢٧	**

**** معنوي عند (٠.٠١)**

*** معنوي عند (٠.٠٥)**

ويتضح من الجدول (١) أن معظم أبعاد الأداة دالة عند مستوى معنوية (٠.٠١) لكل متغير على حدة، ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والإعتماد على نتائجها.

٢- ثبات الأداة :

تم حساب ثبات الأداة بإستخدام معامل ثبات (ألفا ــ كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لإستمارة إستبيان المسؤولين والعاملين، وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (٢٠) مفردة من المسؤولين والعاملين مجتمع الدراسة. وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي :

جدول (٢) نتائج ثبات إستمارة إستبيان المسؤولين والعاملين بإستخدام معامل (ألفا ــ كرونباخ) (ن=٢٠)

م	الأبعاد	معامل (ألفا ــ كرونباخ)
١	واقع ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تؤدي لتحقيق التنمية المحلية.	٠.٨٤
٢	آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تسهم في تحقيق التنمية المحلية.	٠.٨٣
٣	إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٨٠

٤	الإستراتيجيات المستخدمة في الحوكمة في المنظمات غير الحكومية والتي تسهم تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٨٢
٥	الأدوات المستخدمة في الحوكمة والتي تساعد في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٨٣
٦	المعوقات التي تحد من فعالية ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٨٥
٧	المقترحات التي تدعم ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٨٦
	ثبات إستمارة إستبيان المسؤولين بالمنظمات غير الحكومية ككل	٠.٨٧

وتعتبر هذه المستويات مقبولة ويمكن الإعتماد على النتائج التى تتوصل إليها الأداة، وللوصول إلى نتائج أكثر صدقا وموضوعية لإستمارة إستبيان المسؤولين، فقد تم إستخدام طريقة ثانية لحساب ثبات المقياس وذلك بإستخدام معادلة سبيرمان – براون Brown – Spearman للتجزئة النصفيةSplit – half، حيث تم تقسيم عبارات كل متغير إلى نصفين، يضم القسم الأول القيم التي تم الحصول عليها من الإستجابة للعبارة الفردية، ويضم القسم الثاني القيم المعبرة عن العبارات الزوجية، وجاءت نتائج الاختبار كالتالي :

جدول (٣) نتائج ثبات إستمارة إستبيان المسؤولين والعاملين بإستخدام معادلة سبيرمان براون للتجزئة النصفية

(ن= ٢٠)

م	الأبعاد	معادلة سبيرمان براون
١	واقع ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تؤدي لتحقيق التنمية المحلية.	٠.٨٧
٢	آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تسهم في تحقيق التنمية المحلية.	٠.٨٦
٣	إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٨٣
٤	الإستراتيجيات المستخدمة في الحوكمة في المنظمات غير الحكومية والتي تسهم تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٨٥
٥	الأدوات المستخدمة في الحوكمة والتي تساعد في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٨٦
٦	المعوقات التي تحد من فعالية ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٨٨
٧	المقترحات التي تدعم ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.	٠.٩٠
	ثبات إستمارة إستبيان المسؤولين بالمنظمات غير الحكومية ككل	٠.٩١

ويتضح من الجدول (٣) أن معظم معاملات الثبات للمتغيرات تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الإعتماد على نتائجها وأصبحت الأداة في صورتها النهائية.

المتوسط الحسابي للحكم على مستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي، بحيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي : نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة (٣ – ١ = ٢)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (٣/٢ = ٠.٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي :

جدول (٤) مستوى المتوسطات الحسابية

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١ إلى أقل من ١.٦٧.	**مستوى منخفض**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١.٦٧ إلى أقل من ٢.٣٥.	**مستوى متوسط**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ٢.٣٥ إلى ٣.	**مستوى مرتفع**

٤- خطة المعاينة :

أ- إطار المعاينة للمنظمات غير الحكومية :

قامت الباحثة بحصر المنظمات غير الحكومية الموجودة في محافظة العاصمة، وذلك حسب إحصائية وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل، قطاع التنمية الإجتماعية، إدارة الجمعيات الأهلية، وقد كان إطار المعاينة لتلك المنظمات على مستوى محافظة العاصمة بلغ ٢٦ منظمة غير حكومية.

وقد قامت الباحثة بإختيار عينة عمدية من إطار المعاينة بالتطبيق على الآتي :

١- جمعية المحامين الكويتية.
٢- جمعية المعلمين الكويتية.
٣- جمعية الصحافيين الكويتية.
٤- جمعية المهندسين الكويتية.
٥- جمعية الشفافية الكويتية.
٦- الجمعية الثقافية الإجتماعية النسائية.
٧- الجمعية الإقتصادية الكويتية.
٨- الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان.
٩- رابطة الإجتماعيين الكويتية.
١٠- الجمعية الكويتية لحماية البيئة.

– وجاءت أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية تابعين لجمعية المعلمين الكويتية ، وجمعية المهندسين الكويتية بنسبة (١٥.٨%) ، يليها جمعية المحامين الكويتية بنسبة (١٢.١%) ، ثم الجمعية الكويتية لحماية البيئة بنسبة (١٠%) ، يليها الجمعية الإقتصادية الكويتية بنسبة (٨.٩%) ، ثم الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بنسبة (٨.٤%) ، يليها جمعية الشفافية ، والجمعية الثقافية الإجتماعية النسائية ، ورابطة الإجتماعيين الكويتية بنسبة (٧.٩%) ، وأخيرا جمعية الصحافيين الكويتية بنسبة (٥.٣%).

ب- عينة الدراسة وأساليب إختياراها :

١- المسح الإجتماعي بالعينة للمنظمات غير الحكومية التي تقع في نطاق محافظة العاصمة التي تقوم بتطبيق وممارسة الحوكمة والتي وافقت على التعاون مع الباحثة في بحثها في محافظة العاصمة في دولة الكويت وعددهم (١٠).

٢- المسح الإجتماعي بإستخدام أسلوب الحصر الشامل مع المسؤولين والعاملين في المنظمات غير الحكومية التي تقوم ممارسة آليات الحوكمة وبلغ عددهم (١٩٠) مفردة.

ج- وحدة المعاينة أو التحليل :

١- المسؤولين والعاملين في المنظمات غير الحكومية.

٥- مجالات الدراسة :

أ- المجال المكاني : المنظمات غير الحكومية في دولة الكويت – محافظة العاصمة وبلغ عددهم (١٠) منظمات غير حكومية.

ب- المجال الزمني : من ١٠ / ٩ / ٢٠١٨ إلى ٢٧ / ١١ / ٢٠١٨.

ج- المجال البشري : مسح شامل للمسؤولين والعاملين في المنظمات غير الحكومية في محافظة العاصمة – دولة الكويت وعددهم (١٩٠) مفردة.

تاسعا : عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية :

◙ تحليل وتفسير نتائج إستمارة الإستبيان :

أ- البيانات الأساسية (الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة) :

١- أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية ذكور بنسبة (٦٤.٧%)، بينما نسبة الإناث (٣٥.٣%). وتشير تلك النتيجة إلى قلة مشاركة المرأة في عضوية المنظمات غير الحكومية بالرغم من أن تلك المنظمات تخدم كلا الجنسين، ونجد أن هذه المعطيات تتفق مع طبيعة العمل التطوعي في المنظمات غير الحكومية والذي يتطلب مجهود وعمل متواصل وإن قلة إقبال المرأة على العمل التطوعي قد يتعارض في بعض الأحيان مع إلتزامات وتوقعات وأدوار أخرى مطلوبة منها خارج المنظمة ما أدى إلى تراجع مشاركة الإناث وتضاعف مشاركة الذكور في العمل بالمنظمات غير الحكومية.

٢- أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية في الفئة العمرية (٤٠-٥٠) سنة بنسبة (٣٨.٩%) ، يليها الفئة العمرية (٣٠-٤٠) سنة بنسبة (٢٧.٩%) ، ثم الفئة العمرية (٥٠-٦٠) سنة بنسبة (٢٠%) ، يليها الفئة العمرية (٦٠ سنة فأكثر) بنسبة (١٣.٢%) ، ومتوسط سن المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية (٤٧) سنة وبإنحراف معياري (١٠) سنوات تقريبا. وقد يرجع السبب وراء إرتفاع عدد المبحوثين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية (٤٠-٥٠) في المنظمات غير الحكومية إلى تولي القيادة في هذه المنظمات يحتاج إلى خبرة كافية في مجال العمل التطوعي، وأيضا تشير هذه المعطيات إلى أن المرحلة العمرية هذه تتميز بالحماس والنشاط والعطاء والدافع للعمل داخل المنظمات غير الحكومية كما أنها تتسم بالنضج وتحمل المسؤولية ومدى إدراكهم لأهمية ممارسة آليات الحوكمة لتحقيق التنمية المحلية.

٣- أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية متزوجين بنسبة (٨١.٦%) ، يليها مطلق بنسبة (١٠%) ، ثم أعزب بنسبة (٨.٤%). وقد تعكس تلك النتائج أن معظم القيادات في المنظمات غير الحكومية من المتزوجين حيث أن الإستقرار

الأسري والإجتماعي للمسؤولين والعاملين يسهم في تأدية أعمالهم بنجاح، ويكون حافزا للعمل على تحقيق الأهداف المنشودة للمنظمة، كما أن تلك المرحلة العمرية أكثر تفهما للبرامج المختلفة التي تقدمها المنظمة وتطبيقها بنجاح.

٤- أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية حاصلين على مؤهل جامعي بنسبة (٦٣.٧%)، يليها الحاصلين على دبلوم بنسبة (٢٠%) ، ثم الحاصلين على دراسات عليا بنسبة (١٣.٧%)، يليها الحاصلين على ثانوي بنسبة (٢.٦%). وتتفق تلك المعطيات مع طبيعة العمل التطوعي ومدى حاجته للمتعلمين والمثقفين حتى يستطيعوا القيام بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة لمشروعات وبرامج المنظمات والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية .

٥- أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية عضو مجلس إدارة بنسبة (٢٦.٨%)، يليها رئيس لجنة بنسبة (٢١.١%) ، ثم سكرتير بنسبة (١٤.٢%) ، يليها محاسب بنسبة (٧.٩%) ، ثم أمين صندوق بنسبة (٦.٣%) ، يليها أمين سر بنسبة (٥.٨%) ، ثم رئيس مجلس الإدارة بنسبة (٥.٣%) ، يليها نائب رئيس مجلس الإدارة (الأمين العام) ، ومدير إدارة بنسبة (٤.٧%) ، ثم مدير مالي بنسبة (٢.٦%) ، وأخيرا مدير تنفيذي بنسبة (٠.٥%). وتعكس تلك النتائج إرتفاع نسبة عضو مجلس الإدارة لأنهم أكثر خبرة ودراية وإطلاع بشؤون المنظمة وإحتياجاتها، وكذلك تدل تلك النتائج على تنوع المهام والأدوار والتدرج الوظيفي داخل المنظمات غير الحكومية مما يساعد على تحقيق رؤية المنظمة ورسالتها وتحقيق أهدافها وأداء دورها الفعال في مجال الحوكمة بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية.

٦- أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية عدد سنوات خبرتهم في مجال العمل في الفئة (٦-٩) سنوات بنسبة (٢٦.٣%) ، يليها الفئة (٩-١٢) سنة بنسبة (٢٥.٨%) ، ثم الفئة (٣-٦) سنوات بنسبة (١٤.٣%) ، يليها الفئة (١٥ سنة فأكثر) بنسبة (١٢.٦%) ، ثم الفئة (١٢-١٥) سنة بنسبة (١٢.١%) ، يليها الفئة (أقل من ٣ سنوات) بنسبة (٨.٩%) ، ومتوسط عدد سنوات الخبرة في مجال العمل (٩) سنوات وبإنحراف معياري (٤) سنوات تقريبا. وقد توضح تلك المعطيات أنه كلما زادت سنوات الخبرة كلما كان أصحاب القرار قادرين على وضع الخطط ومواجهة الصعاب وتحديد البدائل المختلفة لحل المشكلات، كما توضح النتائج أن خبرات مجتمع الدراسة كبيرة لتدعيم إسهامات المنظمة في تحقيق أهدافها، فهم أكثر قدرة على التعبير عن إحتياجات المجتمع المحلي وتنظيم البرامج حول القضايا المجتمعية وأكثر قدرة على ممارسة آليات الحوكمة بشكل ناجح وفعال وصولا لتحقيق أهداف المنظمة بما فيها تحقيق أهداف التنمية المحلية.

٧- نسبة (٢٧.٤%) من المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية حصلوا على دورات تدريبية في مجال الحوكمة. وهذا يدل على قلة تلقي المسؤولين والعاملين في المنظمات غير الحكومية على الدورات التدريبية، ويرجع ذلك إلى قلة الوعي بأهمية الدورات التدريبية في مجال الحوكمة، وقلة الإهتمام بتأهيل وتدريب الأعضاء والعاملين على ممارسة آليات الحوكمة من واقع مهني ومدروس ومخطط له ويسهل تنفيذه، كما أن قلة تلقي الدورات التدريبية يؤثر على العمل في المنظمة. فكلما زادت فرصة التعلم أصبح المسؤولين والعاملين بالمنظمة أكثر قدرة وقوة على العمل بالطرق الحديثة لتحقيق أهداف المنظمة وتحقيق أهداف التنمية المحلية بشكل عام.

٨- أكبر نسبة من المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية عدد الدورات التدريبية التي حصلوا على دورات تدريبية في مجال الحوكمة في الفئة (١-٣) دورات بنسبة

(٧٥%) ، يليها الفئة (٣-٥) دورات بنسبة (١٩.٢%) ، ثم الفئة (٥-٧) دورات بنسبة (٥.٨%) ، ومتوسط عدد الدورات التدريبية (٣) دورات وبإنحراف معياري دورة واحدة تقريبا. وهذا ينم على الإحتياج الشديد إلى الدورات التدريبية في مجال الحوكمة للمساهمة بشكل ناجح وفعال في تحقيق التنمية المحلية على أن تشمل تدريب معظم المسؤولين والعاملين في المنظمة.

٩- نسبة (٥٧.٧%) من المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية إستفادة من الدورات تدريبية التي حصلوا عليها في مجال الحوكمة. ولعل هذه النتيجة تؤكد أن درجة إستفادة المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية من الدورات التدريبية مرتفعة نوعا ما، وهذا ما يؤكد على أهمية الدورات التدريبية لهم لتحقيق أهداف المنظمة، فكلما زادت الإستفادة من الدورات التدريبية كلما زاد أداء الخدمات التي تقدمها المنظمة وساهمت في تحقيق التنمية المحلية.

ب- النتائج المتعلقة بأبعاد الإستبانة :

١- نتائج البعد الأول للإستبانة المتعلق بـ : واقع ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تؤدي لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى واقع ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تؤدي لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.٥٤) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : قيام المنظمة بإنتخابات نزيهة بمتوسط حسابي (٢.٨٧).

٢- الترتيب الثاني : نشر وتعزيز مؤشرات حقوق الإنسان بمتوسط حسابي (٢.٨١).

٣- الترتيب الثالث : زيادة الإلتزام بالقيادة الرشيدة في إتخاذ القرار بمتوسط حسابي (٢.٧٧) .

وقد تعكس تلك النتائج أن المنظمات غير الحكومية تقوم بممارسة آليات الحوكمة كالشفافية بالإنتخابات وتعزيز المساواة والعدل فيما يتعلق بحقوق المستفيدين فضلا عن الإلتزام بالقيادة الرشيدة في إتخاذ القرار. وتتفق تلك النتائج مع دراسة 2011- Almarshad, Sultan حيث أكدت على أهمية الحوكمة الرشيدة والإصلاحات السياسية والإدارية من أجل تعزيز السلطات المحلية وخلق المزيد من الفرص لمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وتأثيرها على كفاءة وفعالية السلطات البلدية في إدارة التنمية وتوفير الخدمات المحلية.

٢- نتائج البعد الثاني للإستبانة المتعلق بـ : آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تسهم في تحقيق التنمية المحلية.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية التي تسهم في تحقيق التنمية المحلية، تمثلت في :

◙ أ- الشفافية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الشفافية كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.٥١) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : يوجد في المنظمة وصف كامل لهيكلها التنظيمي بجميع وحداته وهو متاح للإطلاع عليه بمتوسط حسابي (٢.٩٤).

٢- الترتيب الثاني : يتوفر لدى المنظمة موقع إلكتروني تتوفر فيه رسالة ورؤية المنظمة واضحة وكافة المعلومات وآليات اتخاذ القرار وبرامج ومشاريع وموازنة المنظمة بمتوسط حسابي (٢.٨٨).
٣- الترتيب الثالث : توفر المنظمة معلومات كافية حول القيادات الإدارية والتنفيذية بمتوسط حسابي (٢.٧٧).

◙ ب- المساءلة :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى المساءلة كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.٢٩) وهو معدل متوسط، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :
١- الترتيب الأول : تقوم المنظمة بمتابعة ملاحظات الجهات الرقابية من اعتراضات وتحفظات بمتوسط حسابي (٢.٨١).
٢- الترتيب الثاني : توفر المنظمة المناخ لاستقبال الهيئات والجهات الرقابية الخارجية وتطلعهم على تقاريرها وعملها بمتوسط حسابي (٢.٧١).
٣- الترتيب الثالث : يتم تقديم تقارير دورية من قبل الموظفين والأقسام المختصة في المنظمة للإدارات العليا لمتابعة المشاريع حسب الأنظمة وتصحيح الأخطاء بمتوسط حسابي (٢.٦).

◙ ج- المحاسبية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى المحاسبية كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.٦٥) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :
١- الترتيب الأول : إرسال التقارير المالية والإدارية لوزارة الشؤون بشكل دوري وفي الوقت المحدد بمتوسط حسابي (٢.٩١).
٢- الترتيب الثاني : تحرص المنظمة على الحد من الممارسات المحاسبية غير الشرعية وذات الآثار السلبية على الأداء العام للمنظمة بمتوسط حسابي (٢.٨٩).
٣- الترتيب الثالث : الحرص على إعطاء صورة إيجابية عن الوضعية المالية للمنظمة وعدم تقديم معلومات محاسبية مضللة بمتوسط حسابي (٢.٧٩).

◙ د- المساواة :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى المساواة كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.٢٣) وهو معدل متوسط، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :
١- الترتيب الأول : تحرص المنظمة على تقديم الخدمات بشكل متساوي للمستفيدين بعيدا عن التمييز أو التحيز بمتوسط حسابي (٢.٤٤).
٢- الترتيب الثاني : تتيح المنظمة فرص متساوية لمشاركة المستفيدين من الجنسين للاستفادة من البرامج والمشاريع التنموية المنفذة بمتوسط حسابي (٢.٤٤).
٣- الترتيب الثالث : تراعي المنظمة التنويع بين المستفيدين من الجنسين عند تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية الخاصة بها بمتوسط حسابي (٢.٢٦).

◙ هـ- العدالة :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى العدالة كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.٣٢) وهو معدل متوسط، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول تقوم المنظمة بمكافحة التمييز والتهميش والإقصاء بين أفراد المجتمع بمتوسط حسابي (٢.٧٢).

١- الترتيب الثاني : تطبق المنظمة مبدأ العدالة في الاستفادة من مشاريعها التنموية بمتوسط حسابي (٢.٤٧).

٣- الترتيب الثالث : تطبق المنظمة مبادئ العدالة في توزيع الموارد بمتوسط حسابي (٢.١٩).

◙ و- اللامركزية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى اللامركزية كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.٣٣) وهو معدل متوسط، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : تمتلك المنظمة هيكل تنظيمي وخطوط إتصال واضحة تمنع تداخل الصلاحيات والأدوار بمتوسط حسابي (٢.٧٩).

٢- الترتيب الثاني : إتخاذ القرارات في المنظمة بمشاركة الإدارات والأقسام المختلفة مع مجلس الإدارة والأخذ برأي الأغلبية بمتوسط حسابي (٢.٤٥).

٣- الترتيب الثالث : تعتمد المنظمة أسلوب التدوير بين مدراء الإدارات المختلفة بمتوسط حسابي (٢.٤٣).

وقد توضح تلك النتائج أن المنظمات غير الحكومية تقوم بممارسة آليات الحوكمة بشكل متفاوت وبحاجة إلى المزيد من الجهود لتطبيق الحوكمة بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية. ويتفق ذلك مع دراسة نصر الدين لبال - ٢٠١٢ التي بينت آليات الحوكمة وأبعادها وهي المساءلة، المساواة، الكفاءة ، العدل، الرؤيا الاستراتيجية واللامركزية. وخلصت الدراسة إلى أن الحوكمة المحلية الرشيدة تتطلب بناء القدرات والإصلاح المؤسسي، وتعزيز الشراكة بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما خلصت الدراسة إلى أن الحوكمة المحلية الرشيدة أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. كما يعزز هذا الرأي دراسة حسين عبد القادر - ٢٠١٢ التي توصلت نتائجها إلى أن الحكم الراشد هو أساس تحقيق التنمية، وعليه يجب إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع أجهزة الدولة كأطراف فاعلة ورئيسية من شأنها النهوض بالتنمية وخلق بيئة تمكينية تكون قاعدة العمل التنموي الشامل. ومن بين الآليات التي من شأنها تحقيق الهدف المنشود هو الحكم الراشد والذي يدور مفهومه حول حسن إدارة الحكم عن طريق إستخدام آليات مختلفة مثل الشفافية، المشاركة، حكم القانون، المساءلة، اللامركزية في إتخاذ القرار. وأيضا يساند هذا الرأي ما ذهبت إليه دراسة Clarke - 2009 فقد أشارت إلى تأثير اللامركزية والحكم الرشيد على فاعلية برنامج التنمية وزيادة القدرة على الإستجابة لإحتياجات الأفراد. وقد توصلت الدراسة في أهم نتائجها إلى أن الحوكمة عنصر أساسي في تحقيق مزيد من المشاركة في صنع السياسات وتحقيق التنمية المحلية .

٣- نتائج البعد الثالث للإستبانة المتعلق بـ : إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي :

توصلت نتائج الدراسة إلى أن إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي، **تمثلت في :**

◙ أ- إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الإجتماعية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الإجتماعية كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.٤٧) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : تطبيق المنظمة لآليات الحوكمة يساعد في محاربة الفساد المالي والإداري بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المحلية بمتوسط حسابي (٢.٨١).

٢- الترتيب الثاني : ممارسة الحوكمة تسهم في تقليص مساحة التهميش الإجتماعي في المجتمع من خلال تطبيق مبادئ المساواة والعدالة بمتوسط حسابي (٢.٦٨).

٣- الترتيب الثالث : تطبيق المنظمة لآليات الحوكمة يزيد من مستوى الخدمات التي تقدمها المنظمة لذوى الإحتياجات الخاصة من المستفيدين بمتوسط حسابي (٢.٦٢).

◙ ب- إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الإقتصادية كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.٠٨) وهو معدل متوسط، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : تساعد الحوكمة في تقويم عمل المنظمة وقياس العائد الإقتصادي وإبرازه بمتوسط حسابي (٢.٥٧).

٢- الترتيب الثاني : تضمن آليات الحوكمة المستخدمة في المنظمة إستدامة المشاريع الصغيرة المنفذة لصالح الفئات المستفيدة بمتوسط حسابي (٢.٤٣).

٣- الترتيب الثالث : تقوم المنظمة بدعم المستفيدين إقتصاديا بشكل عادل للمساهمة في تنمية مجتمعهم بمتوسط حسابي (٢.٤٢).

◙ ج- إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية البيئية :

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية البيئية كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.١١) وهو معدل متوسط، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : تزيد آليات الحوكمة المتبعة في المنظمة من قدراتها على الحفاظ على الموارد بمتوسط حسابي (٢.٨٣).

٢- الترتيب الثاني : تقوم المنظمة بالمشاركة مع المنظمات الأخرى في حملات تنظيف الشواطئ البحرية بشكل دوري ومستمر بمتوسط حسابي (٢.٥٩).

٣- الترتيب الثالث : يشجع تطبيق المنظمة لآليات الحوكمة أفراد المجتمع المحلي على التشجير والحفاظ على نسبة أكبر من المساحات الخضراء بمتوسط حسابي (٢.١٩).

وتتم تلك النتائج عن مدى مساهمة آليات الحوكمة وممارستها في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية. وتتفق تلك النتائج مع ما إهتمت به دراسة ناجي عبد النور – ٢٠٠٦ التي تناولت دور منظومة الحكم الرشيد في في تفعيل المشاركة والشراكة الفاعلة في رسم السياسات وتحقيق التنمية الشاملة على مستوى المجتمع. وقد أوضحت الدراسة أن خصائص الحكم الراشد تتنوع ما بين سياسية وإقتصادية وإجتماعية وإدارية، كما بينت الدراسة أن خصائص الحكم الراشد تتمثل في تسعة خصائص هي (المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة في تكافؤ الفرص، الفاعلية، المحاسبة، الرؤيا الإستراتيجية. وقد خلصت الدراسة إلى أنه من الضروري تفعيل دور الإتصال السياسي بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ومن بينها الأحزاب والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الشاملة. وأيضا تتفق تلك النتائج مع دراسة يوسف إبراهيم كامل – ٢٠٠٥ التي هدفت إلى بحث دور المنظمات الأهلية في المناطق الفلسطينية في التنمية المحلية في مختلف القطاعات كقطاع التعليم والصحة والتنمية الإجتماعية والزراعة والثقافة والمرأة، وعلاقة هذه التنمية بخطة التنمية الفلسطينية. وقد أسفرت النتائج إلى ضرورة تدعيم العاملين في المؤسسات الحكومية من خلال دورات التدريب لتمكينهم من عمل مشاريع تساعدهم على تقديم خدمات أفضل للمواطن الفلسطيني وتحقيق التنمية المحلية.

٤- نتائج البعد الرابع للإستبانة المتعلق بـ : الإستراتيجيات المستخدمة في الحوكمة في المنظمات غير الحكومية والتي تسهم تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الإستراتيجيات المستخدمة في الحوكمة في المنظمات غير الحكومية والتي تسهم في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.٣٥) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : إستراتيجية التعاون مع وزارة الشؤون ومدها بالمعلومات الإدارية والمالية بما يساعد في تحقيق التنمية المحلية بمتوسط حسابي (٢.٧٢).

٢- الترتيب الثاني : إستخدام إستراتيجية الإقناع للقيادات داخل المنظمة لتطبيق اللامركزية في العمل بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية بمتوسط حسابي (٢.٥٨).

٣- الترتيب الثالث : إستخدام إستراتيجية الضغط مع الجهات المختصة لإستقلالية العمل الأهلي لتحقيق التنمية المحلية بمتوسط حسابي (٢.٥٦).

وقد يشير ذلك إلى أن المنظمات غير الحكومية تستخدم إستراتيجية التعاون مع وزارة الشؤون ومدها بالمعلومات الإدارية والمالية بما يساعد في تحقيق التنمية المحلية، كما تستعين بإستراتيجية الإقناع للقيادات داخل المنظمة لتطبيق اللامركزية في العمل بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية، كما أنه يتضح أن المنظمات غير الحكومية تلجأ أحيانا لإستخدام إستراتيجية الضغط مع الجهات المختصة لإستقلالية العمل الأهلي لتحقيق التنمية المحلية. وقد ينم ذلك على قدرة الجمعيات الأهلية في التنوع في إستخدام الإستراتيجيات التي تعزز من ممارسة الحوكمة بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية ، ويعزز هذا الرأي نموذج التنمية المحلية الذي يعد منهاج عمل للمنظم الإجتماعي يشتمل على الأهداف والإستراتيجيات وتكتيكات تنظيم المجتمع وغير ذلك من المكونات الإجتماعية لعملية تنمية المجتمع.

٥ – نتائج البعد الخامس للإستبانة المتعلق بـــ : الأدوات المستخدمة في الحوكمة والتي تساعد في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الأدوات المستخدمة في الحوكمة والتي تساعد في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولين والعـــاملين بلـــغ (٢.١١) وهو معدل متوسط، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : المناقشة الجماعية داخل المنظمة للحد من الفساد المالي والإداري إن وجد بمتوسط حسابي (٢.٨١).

٢- الترتيب الثاني : مشاركة المنظمة في المؤتمرات المقامة في مجـــال الحوكمـــة بمـــا يساعد في تحقيق التنمية المحلية بمتوسط حسابي (٢.٦٧).

٣- الترتيب الثالث : إستخدام وسائل التواصل الإجتماعي لبحث المشـــكلات المجتمعيـــة بشفافية بما يساعد في تحقيق التنمية المحلية بمتوسط حسابي (٢.٥٣).

ونستنتج من ذلك أن الأدوات التي إحتلت المراتب الأولى حسب رأي المســـؤولين تتمثل في إستخدام المناقشة الجماعية داخل المنظمة للحد من الفساد المـــالي والإداري إن وجد، كما تشير تلك النتائج إلى أهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية فـــي المـــؤتمرات المقامة في مجال الحوكمة بما يساعد في تحقيق التنمية المحلية، كما أنه توضح تلك النتائج إدراك ووعي المسؤولين في المنظمات غير الحكومية بأهمية إستخدام وســـائل التواصـــل الإجتماعي لبحث المشكلات المجتمعية بشفافية والتبادل الفكري وتبـــادل جهـــات النظـــر وتبادل ونقل المعلومات التي يمكن الإستفادة منها بطريقة مضمونة وفعالة بما يساعد فـــي تحقيق التنمية.

٦- نتائج البعد السادس للإستبانة المتعلق بـــ : المعوقات التي تحد من فعالية ممارســـة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى المعوقات التي تحد من فعالية ممارســـة آليـــات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (١.٩٧) وهو معدل متوسط، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : القيود القانونية التي تفرضها التشريعات والقوانين المتعلقة بالمنظمات الأهلية بمتوسط حسابي (٢.٦٨).

٢- الترتيب الثاني : إشتراط موافقة وزارة الشؤون على إنضمام المنظمة أو إشتراكها في مؤسسات دولية بمتوسط حسابي (٢.٦٦).

٣- الترتيب الثالث : ضعف المساءلة للقيادات والمسؤولين داخـــل المنظمـــة وخارجهـــا بمتوسط حسابي (٢.٥٨).

وقد يعكس ذلك أن المنظمات غير الحكومية تعاني من العديد من المعوقات حيث يرى بعض المسؤولين والعاملين أن القيود القانونية التي تفرضها التشريعات والقوانين المتعلقة بالمنظمات الأهلية وإشتراطات وزارة الشؤون مقيدة للعمل الأهلي، وكذلك من المعوقات التي إحتلت المراتب الأولى تمثلت في ضعف المساءلة للقيادات والمسؤولين داخل المنظمة وخارجها، وإن ضعف المساءلة يقلل من فرص تطبيق وممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية مما يؤدي إلى تراجع التنمية المحلية. ويتفق ذلك مـــع دراسة يحي جاد – ٢٠١٠ التي أسفرت نتائجها إلى وجود العديد من المعوقات تعاني منها المنظمات غير الحكومية التي تؤثر بشكل مباشر على إنجاز برامج ومشروعات التنمية المحلية ومن أهمها قلة الشفافية والمساءلة وضعف وجود برامج لتنمية الموارد البشرية، ويعتبر أحد أهم الحلول لتلك المعوقات هو الإهتمام بسيادة القانون التي

تعد من أهم أبعاد الحوكمة والتنسيق بين المنظمات. وعلى نفس النهج دراسة رندا محمد لبيب – ٢٠٠٧ حيث هدفت إلى وصف المعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في ممارسة الحوكمة وتحقيق التصدي لها وأيضا وصف الآليات المؤسسية التي تمارس من خلالها الحوكمة، وإتضح من خلال نتائج الدراسة الميدانية وجود العديد السلبيات في أداء المنظمات غير الحكومية ومنها، عدم إطلاع بعض العاملين سياسات العمل مما يؤدي إلى التخبط في الأداء، كما أن من أهم المعوقات أن معظم المنظمات محل الدراسة تعاني من مشكلة عدم توافر ميزانية مخصصة للتدريب أو خطط تدريبية للعاملين أو المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة. وأيضا تتفق تلك النتائج دراسة آنا منصور – ٢٠٠٦ التي أسفرت نتائجها عن أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية وتحد من ممارستها للحوكمة في عملها ونشاطها هو عدم وجود آليات واضحة وشفافة لصنع القرار وللرقابة والمساءلة، عدم وجود سيادة للقانون بشكل فعال، مع ضعف وجود معايير عاجلة لإختيار القيادات الإدارية.

٧- نتائج البعد السابع للإستبانة المتعلق بـــ : المقترحات التي تدعم ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى المقترحات التي تدعم ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.٨٢) وهو معدل مرتفع، وذلك وفقا للمؤشرات التالية :

١- الترتيب الأول : بناء قدرات المنظمات غير الحكومية بغرض الإرتقاء بمستوى إسهاماتها في صنع التنمية وحل المشكلات بمتوسط حسابي (٢.٩٩).

٢- الترتيب الثاني : عمل دورات تدريب لتدريب العاملين في المنظمة على ممارسة آليات الحوكمة بمتوسط حسابي (٢.٩٨).

٣- الترتيب الثالث : وجود سياسة واضحة للعمل في ضوء القانون المنظم للعمل الأهلي بمتوسط حسابي (٢.٩٣).

وقد تعكس تلك المعطيات أن من أهم المقترحات التي تدعم ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي تمثلت في بناء قدرات المنظمات غير الحكومية بغرض الإرتقاء بمستوى إسهاماتها في صنع التنمية وحل المشكلات، كما تشير المقترحات إلى عمل دورات تدريب لتدريب العاملين في المنظمة على ممارسة آليات الحوكمة، كما جاءت أهم المقترحات ضرورة وجود سياسة واضحة للعمل في ضوء القانون المنظم للعمل. وتوضح تلك المعطيات حرص المسؤولين والعاملين في المنظمات غير الحكومية على بناء قدرات المنظمات للمساهمة في تحقيق التنمية، فضلا عن إهتمامهم في بذل المزيد من الجهود في تدريب الكوارد في المنظمة على ممارسة آليات الحوكمة بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية، كما تعكس النتائج أن المنظمات غير الحكومية تهتم بتفادي المعوقات من إتفاق المبحوثين على إقتراح وجود سياسة واضحة للعمل في ضوء القانون المنظم للعمل، ويتفق ذلك مع دراسة آنا منصور - ٢٠٠٦ حيث توصلت إلى أهمية ممارسة الحوكمة في المنظمات غير الحكومية للقدرة على إنجاز البرامج ولتحقيق التنمية والتطوير في الخدمات المقدمة للمواطنين والحث على ضرورة تفعيل ممارسة الشفافية والمحاسبية والمشاركة داخل تلك المنظمات لما لها من تأثير على جودة أداء المنظمات غير الحكومية.

ج- النتائج المتعلقة بإختبار الفروض :

١- نتائج إختبار الفرض الأول : من المتوقع أن يكون مستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي مرتفعا :

جدول (٥) مستوى آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي

(ن=١٩٠)

م	الآليات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	الشفافية	٢.٥١	٠.٤٤	مرتفع	٢
٢	المساءلة	٢.٢٩	٠.٤٩	متوسط	٥
٣	المحاسبية	٢.٦٥	٠.٣٩	مرتفع	١
٤	المساواة	٢.٢٣	٠.٥٥	متوسط	٦
٥	العدالة	٢.٣٢	٠.٥٥	متوسط	٤
٦	اللامركزية	٢.٣٣	٠.٥٨	متوسط	٣
الآليات ككل		٢.٣٩	٠.٤٧	مستوى مرتفع	

يوضح الجدول (٥) أن :

آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولين والعاملين، تمثلت فيما يلي :

١- الترتيب الأول : المحاسبية بمتوسط حسابي (٢.٦٥).
٢- الترتيب الثاني : الشفافية بمتوسط حسابي (٢.٥١).
٣- الترتيب الثالث : اللامركزية بمتوسط حسابي (٢.٣٣).
٤- الترتيب الرابع : العدالة بمتوسط حسابي (٢.٣٢).
٥- الترتيب الخامس : المساءلة بمتوسط حسابي (٢.٢٩).
٦- الترتيب السادس : المساواة بمتوسط حسابي (٢.٢٣).

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلى أن المتوسط العام لآليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.٣٩) وهو معدل مرتفع. مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه [من المتوقع أن يكون مستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي مرتفعا].

٢- نتائج إختبار الفرض الثاني : من المتوقع أن يكون مستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي متوسطا :

جدول (٦) مستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي

(ن=١٩٠)

م	الإسهامات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الإجتماعية	٢.٤٧	٠.٣٩	مرتفع	١
٢	إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الإقتصادية	٢.٠٨	٠.٤١	مرتفع	٣
٣	إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية البيئية	٢.١١	٠.٥١	مرتفع	٢
الإسهامات ككل		٢.٢٢	٠.٣٨	مستوى متوسط	

بإستقراء التحليل الإحصائي للجدول (٦) يشير إلى أن :

إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولين والعاملين، تمثلت فيما يلي :

١- الترتيب الأول : إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الإجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٤٧).

٢- الترتيب الثاني : إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية البيئية بمتوسط حسابي (٢.١١).

٣- الترتيب الثالث : إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الإقتصادية بمتوسط حسابي (٢.٠٨).

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلى أن المتوسط العام لإسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولين والعاملين بلغ (٢.٢٢) وهو معدل متوسط.

- مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه [من المتوقع أن يكون مستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي متوسطا].

٣- نتائج إختبار الفرض الثالث : توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية وتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي :

جدول (٧) العلاقة بين ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية وتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي

(ن=١٩٠)

م	الأبعاد / الأبعاد	تحقيق التنمية الإجتماعية	تحقيق التنمية الإقتصادية	تحقيق التنمية البيئية	أبعاد التنمية المحلية ككل
١	الشفافية	٠.٩٠٣**	٠.٨٣٢**	٠.٤٩٤**	٠.٨٣٣**
٢	المساءلة	٠.٩٠٩**	٠.٨٨٤**	٠.٥٠٢**	٠.٨٥٧**
٣	المحاسبية	٠.٨٦٢**	٠.٧٩١**	٠.٤٠٩**	٠.٧٦٥**
٤	المساواة	٠.٩١٩**	٠.٨١٣**	٠.٤٨١**	٠.٨٢٥**
٥	العدالة	٠.٨٧٧**	٠.٨١٧**	٠.٤١٧**	٠.٧٨٤**
٦	اللامركزية	٠.٨٥٩**	٠.٨٠٤**	٠.٤٥٦**	٠.٧٩١**
	آليات الحوكمة ككل	٠.٩٣٧**	٠.٨٦٩**	٠.٤٨٦**	٠.٨٥٤**

**** معنوي عند (٠.٠١)**

*** معنوي عند (٠.٠٥)**

يوضح الجدول (٧) بأنه :

توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية وتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولين والعاملين. وأن أكثر آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية تحقيقا للتنمية المحلية بالمجتمع الكويتي تمثلت في: (المساءلة، ثم الشفافية، يليها المساواة، ثم

اللامركزية، يليها العدالة، وأخيرا المحاسبية). وقد يرجع ذلك إلى وجود إرتباط طـــردي قوي بين هذه المتغيرات وأنها جاءت معبرة عما تهدف الدراسة إلى تحقيقه.

– مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه [توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية وتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي].

جدول (٨) تحليل الإنحدار البسيط للعلاقة بين ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية وتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي

(ن=١٩٠)

م	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار B	إختبار (ت) T-Test		إختبار (ف) F-Test		معامل الإرتباط R		معامل التحديد R^2
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية	
١	الشفافية	٠.٦٧٩	٢٢.٥١٣	٠.٠٠٠	٥٠٦.٨٤٣	٠.٠٠٠	٠.٨٣٣	٠.٠٠٠	٠.٦٩٤
٢	المساءلة						٠.٨٥٧	٠.٠٠٠	٠.٧٣٤
٣	المحاسبية						٠.٧٦٥	٠.٠٠٠	٠.٥٨٥
٤	المساواة						٠.٨٢٥	٠.٠٠٠	٠.٦٨١
٥	العدالة						٠.٧٨٤	٠.٠٠٠	٠.٦١٥
٦	اللامركزية						٠.٧٩١	٠.٠٠٠	٠.٦٢٦
	آليات الحوكمة ككل						٠.٨٥٤	٠.٠٠٠	٠.٧٢٩

** معنوي عند (٠.٠١)

* معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول (٨) أن :

– بلغت قيمة معامل الإرتباط بين المتغير المستقل " ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية ككل " والمتغير التابع " أبعاد تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ككل " كما يحددها المسؤولين والعاملين (٠.٨٥٤)، وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١)، وتدل على وجود إرتباط طردي بين المتغيرين.

– وتشير نتيجة إختبار (ف) (F=506.843 , Sig=0.000) إلى معنوية نموذج الإنحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٧٢٩)، أي أن ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية ككل تفسر (٧٢.٩%) من التغيرات في أبعاد تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ككل.

– كما تشير نتائج معامل التحديد بالنسبة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية إلـــى :

١– ممارسة الشفافية كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية تفســـر (٦٩.٤%) من التغيرات في أبعاد تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ككل.

٢– ممارسة المساءلة كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية تفسر (٧٣.٤%) من التغيرات في أبعاد تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ككل.

٣– ممارسة المحاسبية كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكوميـــة تفســـر (٥٨.٥ %) من التغيرات في أبعاد تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ككل.

٤- ممارسة المساواة كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية تفسر (٦٨.١ %) من التغيرات في أبعاد تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ككل.
٥- ممارسة العدالة كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية تفسر (٦١.٥ %) من التغيرات في أبعاد تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ككل.
٦- ممارسة اللامركزية كأحد آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية تفسر (٦٢.٦ %) من التغيرات في أبعاد تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ككل.
- وقد بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠.٦٧٩)، وهى تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتشير نتيجة إختبار ت (T=22.513 , Sig=0.000) إلى أن تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يعتبر تأثيرا معنويا وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١).
- مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه [توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية وتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي].

٤- نتائج إختبار الفرض الرابع : توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي :

جدول (٩) تحليل التباين لمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي طبقا للمنظمات غير الحكومية بإستخدام إختبار One Way ANOVA

(ن=١٩٠)

م	الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات	قيمة (ف) F	الدلالة	إختبار LSD
١	الشفافية	التباين بين المجموعات	١.٤٢٣	٩	٠.١٥٨	٠.٨٠٦	غير دال	-
		التباين داخل المجموعات	٣٥.٣٢١	١٨٠	٠.١٩٦			
		المجموع	٣٦.٧٤٤	١٨٩				
٢	المساءلة	التباين بين المجموعات	٣.٠٨١	٩	٠.٣٤٢	١.٤٤٠	غير دال	-
		التباين داخل المجموعات	٤٢.٧٧٦	١٨٠	٠.٢٣٨			
		المجموع	٤٥.٨٥٧	١٨٩				
٣	المحاسبية	التباين بين المجموعات	٣.٣٢٣	٩	٠.٣٦٩	٢.٦٦٨	**	٢ <١ ١٠ -
		التباين داخل المجموعات	٢٤.٩٠٩	١٨٠	٠.١٣٨			
		المجموع	٢٨.٢٣٢	١٨٩				
٤	المساواة	التباين بين	٤.٣٠٨	٩	٠.٤٧٩	١.٦٤٢	غير	-

م	الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات	قيمة (ف) F	الدلالة	إختبار LSD
		المجموعات					دال	
		التباين داخل المجموعات	٥٢.٤٥٩	١٨٠	٠.٢٩١			
		المجموع	٥٦.٧٦٧	١٨٩				
٥	العدالة	التباين بين المجموعات	٤.٨٤٣	٩	٠.٥٣٨	١.٨٢٦	غير دال	–
		التباين داخل المجموعات	٥٣.٠٤٤	١٨٠	٠.٢٩٥			
		المجموع	٥٧.٨٨٧	١٨٩				
٦	اللامركزية	التباين بين المجموعات	٢.٣٩٠	٩	٠.٢٦٦	٠.٧٧٩	غير دال	–
		التباين داخل المجموعات	٦١.٣٣٤	١٨٠	٠.٣٤١			
		المجموع	٦٣.٧٢٣	١٨٩				
آليات الحوكمة ككل		التباين بين المجموعات	١.٧٧٥	٩	٠.١٩٧	٠.٨٧٢	غير دال	–
		التباين داخل المجموعات	٤٠.٧٢٦	١٨٠	٠.٢٢٦			
		المجموع	٤٢.٥٠١	١٨٩				

** معنوي عند (٠.٠١)

* معنوي عند (٠.٠٥)

تشير معطيات الجدول (٩) إلى أنه :

– توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمستوى ممارسة المحاسبية كإحدى آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي كما يحددها المسؤولين والعاملين. وهذه الفروق لصالح الفئة الأولى التي تقع في (جمعية المحامين) لتصبح أكثر المنظمات غير الحكومية تحديدا لتلك الأبعاد.

– لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمستوى الشفافية ، والمساءلة، والمساواة، والعدالة، واللامركزية، وآليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ككل كما يحددها المسؤولين والعاملين.

– مما يجعلنا نقبل الفرض الرابع للدراسة جزئياً والذي مؤداه [توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي].

٥- نتائج إختبار الفرض الخامس : توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي :

جدول (١٠) تحليل التباين لمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي طبقا للمنظمات غير الحكومية بإستخدام إختبار One Way ANOVA

(ن=١٩٠)

م	الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات	قيمة (ف) F	الدلالة	إختبار LSD
١	إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الإجتماعية	التباين بين المجموعات	١.٥٩٤	٩	٠.١٧٧	١.٢٠٠	غير دال	-
		التباين داخل المجموعات	٢٦.٥٦١	١٨٠	٠.١٤٨			
		المجموع	٢٨.١٥٥	١٨٩				
٢	إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الإقتصادية	التباين بين المجموعات	٤.٥٣٤	٩	٠.٥٠٤	٣.٣٠٩	**	١ <٦ ١٠ -
		التباين داخل المجموعات	٢٧.٤٠٧	١٨٠	٠.١٥٢			
		المجموع	٣١.٩٤١	١٨٩				
٣	إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية البيئية	التباين بين المجموعات	٣٠.٨٥٥	٩	٣.٤٢٨	٣٤.٦٣٦	**	١ <٨ ١٠ -
		التباين داخل المجموعات	١٧.٨١٧	١٨٠	٠.٠٩٩			
		المجموع	٤٨.٦٧٢	١٨٩				
الإسهامات ككل		التباين بين المجموعات	٥.١٦١	٩	٠.٥٧٣	٤.٧٦٣	**	٢ <١ ١٠ -
		التباين داخل المجموعات	٢١.٦٦٩	١٨٠	٠.١٢٠			

م	الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات	قيمة (ف) F	الدلالة	إختبار LSD
		المجموع	٢٦.٨٣٠	١٨٩				

** معنوي عند (٠.٠١)
* معنوي عند (٠.٠٥)

تشير نتائج الجدول (١٠) أنه :

– توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الإقتصادية كما يحددها المسؤولين والعاملين. وهذه الفروق لصالح الفئة السادسة التي تقع في (الجمعية الإقتصادية) لتصبح أكثر المنظمات غير الحكومية تحديدا لتلك الأبعاد.

– توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية البيئية كما يحددها المسؤولين والعاملين. وهذه الفروق لصالح الفئة الثامنة التي تقع في (الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان) لتصبح أكثر المنظمات غير الحكومية تحديدا لتلك الأبعاد.

– توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي ككل كما يحددها المسؤولين والعاملين. وهذه الفروق لصالح الفئة الأولى التي تقع في (جمعية المحامين) لتصبح أكثر المنظمات غير الحكومية تحديدا لتلك الأبعاد.

– لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الإجتماعية كما يحددها المسؤولين والعاملين.

– مما يجعلنا نقبل الفرض الخامس للدراسة جزئياً والذي مؤداه [توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي].

٦- نتائج إختبار الفرض السادس : توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي :

جدول (١١) العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي

(ن=١٩٠)

م	المتغيرات الديموغرافية	آليات الحوكمة ككل		
		المعامل المستخدم	قيمته ودلالته	
١	النوع.	كا٢	١٨٢.٥٥٣**	(د.ح=١٤٨)
		التوافق	٠.٧٠٠**	
		T-Test	١١.٧٨٩**	٢ <١
٢	السن.	جاما	٠.٨١٣**	
٣	المؤهل العلمي.	جاما	٠.٩٣٦**	
٤	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل بالمنظمة.	جاما	٠.٧٨٠**	

**** معنوي عند (٠.٠١)**

*** معنوي عند (٠.٠٥)**

معطيات الجدول (١١) تبين أن :

- توجد علاقة دالة إحصائياً بين نوع المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي، حيث أن قيمة كا٢ دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١)، ولمعرفة قوة العلاقة بين المتغيرين تم إيجاد قيمة معامل التوافق وهى كذلك دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١)، وقد يعكس ذلك الإختلاف بين نوع المسؤولين والعاملين (الذكور والإناث) فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي، ولمعرفة الفروق المعنوية بين النوع (الذكور/ الإناث) تم إجراء إختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وتبين أن الفروق لصالح الذكور.

- توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين سن المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي، حيث أن قيمة معامل جاما (٠.٨١٣) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفع سن المسؤولين والعاملين إرتفع تقديرهم لمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.

– توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين المؤهل العلمي للمسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي، حيث أن قيمة معامل جاما (٠.٩٣٦) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي للمسؤولين والعاملين إرتفع تقديرهم لمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.

– توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين عدد سنوات خبرة المسؤولين والعاملين في مجال العمل بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي، حيث أن قيمة معامل جاما (٠.٧٨٠) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفعت عدد سنوات خبرة المسؤولين والعاملين في مجال العمل إرتفع تقديرهم لمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.

– مما يجعلنا نقبل الفرض السادس للدراسة والذي مؤداه [توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى ممارسة آليات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي].

٧– نتائج إختبار الفرض السابع : توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي :

جدول (١٢) العلاقة بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي

(ن=١٩٠)

م	المتغيرات الديموغرافية	الإسهامات ككل		
		المعامل المستخدم	قيمته ودلالته	
١	النوع.	كا^{2}	١٧٨.٧٩٨**	(د.ح=١٣٨)
		التوافق	٠.٦٩٦**	
		T-Test	٦.٨٩٢**	٢ <١
٢	السن.	جاما	٠.٨٠٨**	
٣	المؤهل العلمي.	جاما	٠.٨٥٣**	
٤	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل بالمنظمة.	جاما	٠.٦٩٨**	

**** معنوي عند (٠.٠١)**

*** معنوي عند (٠.٠٥)**

باستقراء معطيات الجدول (١٢) يتبين ما يلي :

– توجد علاقة دالة إحصائياً بين نوع المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية

المحلية بالمجتمع الكويتي، حيث أن قيمة كا^{2} دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١)، ولمعرفة قوة العلاقة بين المتغيرين تم إيجاد قيمة معامل التوافق وهى كذلك دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١)، وقد يعكس ذلك الإختلاف بين نوع المسؤولين والعاملين (الذكور والإناث) فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي، ولمعرفة الفروق المعنوية بين النوع (الذكور/ الإناث) تم إجراء إختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وتبين أن الفروق لصالح الذكور.

– توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين سن المسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي، حيث أن قيمة معامل جاما (٠.٨٠٨) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفع سن المسؤولين والعاملين إرتفع تقديرهم لمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.

– توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين المؤهل العلمي للمسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي، حيث أن قيمة معامل جاما (٠.٨٥٣) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي للمسؤولين والعاملين إرتفع تقديرهم لمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.

– توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين عدد سنوات خبرة المسؤولين العاملين في مجال العمل بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي، حيث أن قيمة معامل جاما (٠.٦٩٨) وهى دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، بمعنى أنه كلما إرتفعت عدد سنوات خبرة المسؤولين والعاملين في مجال العمل إرتفع تقديرهم لمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي.

– مما يجعلنا نقبل الفرض السابع للدراسة والذي مؤداه [توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموغرافية للمسؤولين والعاملين بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى إسهامات الحوكمة في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية بالمجتمع الكويتي].

عاشرا : التوصيات :

وخلصت الدراسة في ضوء نتائجها وتحليلاتها إلى بعض التوصيات، نوجزها على النحو التالي :

١- عقد الدورات التدريبية للمسؤولين والعاملين لتدريبهم على آليات تنفيذ الحوكمة.
٢- توفير الإمكانيات المادية والبشرية وتفويض السلطة في إتخاذ القرارت.
٣- الإلتزام بسيادة القانون عند العمل داخل المنظمة وخارجها.
٤- التأكيد على ممارسة آليات الحوكمة في ضوء السياسات الدولية والمتغيرات العالمية.
٥- الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها في الوقت المناسب إلى الجهات ذات العلاقة لإتخاذ القرار المناسب.

٦- بناء قدرات المنظمات غير الحكومية بغرض الإرتقاء بمستوى إسهاماتها في صنع التنمية وحل المشكلات.
٧- ضرورة البناء البيني بين الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية للإرتقاء بمستوى الحوكمة بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية.
٨- التمسك بالمعايير الدولية التي تمنح حرية تنظيم وإستقلال العمل الأهلي.
٩- ضمان حرية تأسيس المنظمات غير الحكومية وإستقلالها دون عرقلة أو تعطيل من وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل.
١٠- وجود سياسة واضحة للعمل في ضوء القانون المنظم للعمل.
١١- تعزيز فكر الحوكمة (شفافية ومسائلة ومحاسبية ومساواة وعدالة واللامركزية والقدرة على إتخاذ القرار) داخل المنظمات غير الحكومية.
١٢- التمكين المجتمعي للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية في تنفيذ الخطط والبرامج بمشاركة المواطنين.
١٣- الإستفادة من التجارب والخبرات العربية والعالمية الناجحة في مجال الحوكمة.

Abstract

Practice of the Governance Mechanisms in Non-governmental organizations to achieve local development in the Kuwaiti Society

By Wadha Ahmed Jasem Mohammed AL-mudhaf

The present study aimed at identifying the reality of the practice of governance mechanisms in NGOs to achieve local development in the Kuwaiti society. The results found that the NGOs are practicing governance mechanisms such as transparency in the elections, promoting equality and justice regarding the rights of beneficiaries as well as commitment to good leadership in decision making. The results revealed a statistically significant correlation between the practice of governance mechanisms in NGOs and local development in Kuwaiti society. The most important mechanisms of NGOs governance for the local development of Kuwaiti society were : accountability, transparency, followed by equity, decentralization, justice, and finally accounting). The results also resulted in the level of practicing the governance mechanisms of NGOs to achieve local development in Kuwaiti society. Social development ranked first, In addition to the use of the strategy of persuading leaders within the organization to decentralize the work in order to contribute to the development of the local government. Achieving local development, as well as using the pressure strategy with the competent authorities for the independence of civil work. The results also indicated the most important tools used by NGOs in governance, which help in achieving Local development is the collective discussion within the organization to reduce financial and administrative corruption if any, as well as participation in conferences in the field of governance. The organizations also use social media to discuss societal problems transparently, which helps in achieving local development. The results also indicate that the obstacles that limit the effectiveness of the practice the mechanisms of governance in non-governmental organizations to achieve local development in Kuwaiti society are the legal restrictions imposed by legislation and laws related to NGOs. The most important obstacles are also the requirement of the approval of the Ministry of Social Affairs and Labor to join the organization or its participation in international institutions, as well as the constraints that have occupied the first rank of poor accountability of leaders and officials inside and outside the organization, and on the identification of proposals that support the practice of governance mechanisms in NGOs to achieve local development in the Kuwaiti society The results indicated the need to build the capacity of NGOs to upgrade And taking into account the work of training courses to train the employees of the Organization to practice the mechanisms of governance. The most important proposals are to ensure a clear policy to work in light of the governing law of the civil work.

المراجـــــع

أولا : المراجع العربية :

١- إبراهيم محمد أبوالحسن، (١٩٩٨) : التكامل بين الجهود الحكومية والأهلية لتحقيق أهداف التنمية الريفية " دراسة مطبقة على قرية الفرماوي بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.

٢- أحمد زكي بدوي، (١٩٩٣) : معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ص : ٢٩٧ .

٣- أحمد سعد زهراني، (٢٠١٠) : دور الوحدات المحلية في عملية التنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة .

٤- أحمد سيد حسين، (٢٠٠٨) : الحركات الإجتماعية والإصلاح السياسي، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص : ٢٨.

٥- أحمد مصطفى خاطر، (١٩٩٤) : طريقة الخدمة الإجتماعية في تنظيم المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص : ٢٠.

٦- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : الحوكمة والتنمية المستدامة، إنظر نسخة إلكترونية , undp governance for sustain able development , P : 4-5.

٧- أشرف يونس محمد و مازن محمد محمود بركات، (٢٠٠١) : حوكمة المنظمات غير الحكومية " دراسة حالة بجمعية تنمية المجتمع المحلي بمركز الفشن بمحافظة بني سويف "، كلية الزراعة، المعهد العالي للتعاون الزراعي ، جامعة عين شمس، القاهرة، ص : ٨٤٥ .

٨- أماني قنديل، (٢٠٠٨) : المؤسسة العربية للمجتمع المدني، سلسلة العلوم الإجتماعية، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، ص : ١٢.

٩- أمل محمد سلامة غبارى، (٢٠١٢) : التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات الحوكمة بالجمعيات الأهلية ، " دراسة مطبقة على جمعية السلام للتنمية بالإسكندرية "، المؤتمر العلمي الدولي الخامس والعشرون للخدمة الإجتماعية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ص : ٢٥٦٩.

١٠- أمل محمد سلامة غباري، (٢٠١٢) : التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات الحوكمة بالجمعيات الأهلية " دراسة مطبقة على جمعية السلام للتنمية بالإسكندرية، مرجع سابق، القاهرة.

١١- أمل محمد سلامة غباري، (٢٠١٢) : التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات الحوكمة بالجمعيات الأهلية، المؤتمر العلمي الدولي الخامس والعشرون للخدمة الإجتماعية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة ، ص : ٢٥٧٢.

١٢- أمل محمد سلامة غباري، (٢٠١٢) : التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات الحوكمة بالجمعيات الأهلية " دراسة مطبقة على جمعية السلام للتنمية بالإسكندرية، مرجع سابق، ص : ٢٥٩٥.

١٣- أمل محمد سلامة غبارى، (٢٠١٢) : التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات الحوكمة بالجمعيات الأهلية، مرجع سابق، ص : ٢٥٨٨.

١٤- آنا منصور، (٢٠٠٦) : التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في مجال الحكم الرشيد " في القيادة الرشيدة والمجتمع المدني، مركز دعم التنمية والإستشارات، نشرة دورية، العدد الرابع، القاهرة، ص : ٣ .

١٥- جريدة الأنبـــاء الكويتية ، (٢٠١٧) : مؤتمـــر الحوكمة، مجلس الأمـــة الكويتي، الكويت. إنظر نسخة إلكترونية-https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/parliament/781648/11-10-2017

١٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " أوسلو "، (٢٠١٠) : تعزيز المساءلة الإجتماعية من المبدأ إلى التطبيق، ص : ١٠١.

١٧- بلال خلف السكارنة، (٢٠٠٩) : أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص : ٣٢٤ .

١٨- حسين عبد القادر، (٢٠١١) : الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر .

١٩- خالد مجاهد أحمد السيد، (٢٠١٥) : العلاقة بين توافر مهارات تنمية المجتمع المحلي لدي المنظم الإجتماعي وتحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها، (مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية، ع ٣٩، الجزء ٣، ص : ١٤.
٢٠- الخضري عزي وغالم جلطي، (٢٠٠٦) : التنمية للحكم الرشيد : مجلة عالم الغد، المركز الأكاديمي للدراسات الإعلامية وتواصل الثقافات، فيينا، ص : ١٤.
٢١- دانكن ميلر، (٢٠٠٤) : مكتب دعم وتنمية المجتمع " تقرير نهائي عن توصيات المؤتمر القومي للمجتمع المدني "، مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، القاهرة، مؤتمر سبتمبر ٢٠٠٣، ص : ٤، ٥.
٢٢- زكريا طاحون، (٢٠٠٣) : بيئات ترهقها العولمة " الإقتصادية-السياسية- الثقافية-الإجتماعية "، بدون دار نشر، ص : ٣٠٠.
٢٣- رشاد أحمد عبداللطيف، (١٩٩٩) : طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية " مدخل دراسة المجتمع " المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص : ٣٥.
٢٤- رشاد احمد عبداللطيف وآخرون، (٢٠٠٥) : مهارات وحالات تطبيقية في تنظيم المجتمع، دار المهندس للطباعة، القاهرة، ص : ٨٢.
٢٥- رشاد أحمد عبداللطيف، (٢٠٠٣) : نماذج ونظريات ممارسة طريقة تنظيم المجتمع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي السوق الريادي، جامعة حلوان، القاهرة، ص : ٢٣٣ .
٢٦- رندا محمد لبيب، (٢٠٠٧) : إدارة الحكم الموسع في المنظمات غير الحكومية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص : ١٤٤.
٢٧- سامي الطوخي، (٢٠١٠) : اللامركزية المجتمعية " مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة "، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ص : ١.
٢٨- سعد الدين إبراهيم، (٢٠٠٠) : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص : ٢٢.
٢٩- سلوى شعراوي جمعة، (٢٠٠٧) : مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع " إشكالية نظرية "، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، القاهرة، ص : ١٢.
٣٠- شبكة المعلومات الدولية ٩/١٢، إنظر نسخة إلكترونية http://www.asps.gov.au/stateofthes service/0506/report.pdf.
٣١- طاهر محمد منصور وآخرون، (٢٠١٠) : المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، دار وائل للنشر ، عمان، ط ٣، ص : ٤٢٦ .
٣٢- طلعت مصطفى السروجي، (٢٠٠٩) : رأس المال الإجتماعي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ص : ٥.
٣٣- عبير مصلح، (٢٠٠٧) : النزاهة الشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، إئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة " أمان "، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني " ماس "، فلسطين، ص : ٢٧٩.
٣٤- عبد الحليم رضا عبدالعال، (١٩٩٨) : تنظيم المجتمع " بين النظرية والتطبيق "، مرجع سابق، ص : ٧٩.
٣٥- عبدالهادي الجوهري، (١٩٩٩) : معجم علم الإجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص : ٧٠.
٣٦- فاروق التلاوي، (١٩٩٥) : الخدمة الإجتماعية والتنمية المحلية، المؤتمر العلمي الثامن " ١٧- ١٩ مايو ١٩٩٥، كلية الخدمة الإجتماعية جامعة القاهرة فرع الفيوم، الفيوم، ص : ٤٣.
٣٧- قراوي الصغير وأحمد إبراهيمي، (٢٠٠٩) : دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، صحيفة العدالة، إنظر نسخة إلكترونية www. Aladalanews.net .
٣٨- محمد عبدالفتاح محمد، (١٩٩٦) : الخدمة الإجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي " أسس نظرية ونماذج تطبيقية "، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص : ٢٢٣.
٣٩- محمد عبدالفتاح محمد، (١٩٩٦) : الخدمة الإجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي " أسس نظرية ونماذج تحليلية "، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص : ٦.

٤٠- محمد عبدالهادي، (١٩٨٩) : العلاقة بين تنمية المجتمع المحلي والعمل السياسي، المؤتمر العلمي الثالث، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان ، القاهرة، ص : ٨٩٤.
٤١- محمود محمد أحمد عبد الرحمن، (٢٠١٠) : دور الجهات المانحة في دعم القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإجتماعية، جامعة الإسكندرية، ص : ٨٩.
٤٢- محمود عوده وآخرون، (٢٠٠٧) : واقع ومستقبل المنظمات الأهلية، الشبكة العربية للجمعيات الأهلية، القاهرة، ص : ٧٤.
٤٣- الأمم المتحدة، (٢٠٠٠) : اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا " دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها، نيويورك، ص : ٦.
٤٤- المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة في القاهرة، (٢٠١٠)، مركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي : المشاركة بالرأي والمساءلة من أجل تحسين الخدمات، برنامج الأمم المتحدة للدول العربية، القاهرة.
٤٥- مروه محمد عبدالمنعم، (٢٠٠٦) : التكامل بين الأحزاب السياسية والمجالس الشعبية والتنفيذية في دعم برامج التنمية، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ص : ٢٢ .
٤٦- مسعد الفاروق وآخرون، (٢٠٠١) : التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص : ١١٥.
٤٧- مصطفى كامل السيد، (١٩٩٩) : الشروط السياسية للتنمية " الشفافية والمساءلة – والحكم الرشيد "، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص : ٩-١١.
٤٨ – منال طلعت محمود، (٢٠١٣) : الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص : ٢٥.
٤٩- منال طلعت محمود، (٢٠١٣) : الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص : ٢٦.
٥٠- منى عطية خزام، (٢٠١٦) : الحوكمة والشفافية في مواجهة الفساد الإداري، المؤتمر العلمي الدولي التاسع والعشرون للخدمة الإجتماعية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، ص : ٢٠٨، ٢٠٩.
٥١- ناجي عبدالنور، (٢٠٠٦) : دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة المفكر، جامعة محمد خضيرة بسكرة، العدد الثالث، الجزائر، ص : ١٠٥.
٥٢- ناجي عبدالنور، (٢٠٠٦) : دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة المفكر، جامعة محمد خضيرة بسكرة، العدد الثالث، الجزائر، ص : ١٠٦.
٥٣- نصر الدين لبال، (٢٠١٢) : دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
٥٤- نهى الشواربي، (٢٠١٢) : مدى إلتزام الجمعيات الأهلية بتطبيق معايير الشفافية والمحاسبية في عملياتها، رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.
٥٥- يحي عبده جاد، (٢٠١٠) : دراسة لطبيعة العلاقات بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية وتأثيرها على برامج ومشروعات التنمية المحلية، رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.
٥٦- يوسف إبراهيم الأشقر، (٢٠٠٦) : دراسة واقع التخطيط الإستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية " غزة "، فلسطين، ص : ٦٨.
٥٧- يوسف إبراهيم كامل، (٢٠٠٥) : المنظمات غير الحكومية الفلسطينية " دراسة جغرافية تنموية "، المؤتمر العلمي الأول الإستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

58- Alaimo Salvator, (2012) : Adopting Rights-Based Approach to Community Organization Practice, The experience of the Community Service Center Nablus, Palestine " A case study, Mc Gill University, Canada.
59- Almarshad, Sultan O, (2011) : The impact of good governance and decentralization reforms on the effectiveness of local authorities , The case of Saudi municipalities, University of Connecticut.
60- Arthur Dunham, (1970) : The New Community Organization , New York ,Thomas Y. Crowell , P : 59.

61- Arthur Dunham, (1970) : The New Community Organization (N. Y) , Tomas Y. Crowell Company , P : 140.
62- Bard of editors, Anne minahan, others, (1997) : " Community development " in encyclopedia of social work, V.l.
63- Clarke Vicki Clinell Burge, (2009) : in search of good governance decentralization and democracy in Ghana , phd , No. III in ionsunverist , USA.
64- Francis Fukuyama, (1999) : Social Capital and Civil Society IMF Conference on Second Generation reforms, George Mason University. October, P : 8.
65- Kim Namhee, (2014) : Managing Non. Government organizations in Botswana, Botswana, The public sector innovation journal, v, 12 N 3 , P : 33.
66- Maldonado, (2009) : The Politics of Non governmental organization (NGOS) as intermediaries in affordable housing programs sinatgentina, PhD, University of Florida.
67- Mine Pieter Vndykea, (2002) : collaboration between government and non governmental organizations, development, Roma , 2002. P : 127.
68- Robert Adams, (2003) : Social Work and Empowerment, Palgrave MacMillan third, Edition Printed in china, P : 30.
69- Roberts - Wade - Travis , (2004) : Non Governmental Organization and the state in the developing world , the University Arizona , P : 277.
70- The Human Development Report, (1992) , New York Oxford,The UNDP, P : 128.
71- Plumptre Tim and Graham John , (1999) : Governance and Good Governance, International & (1) , Aboriginal Perspectives, P : 2 - 9.
72- Wilson Thomas, (2012) : social work models and governance in civil society, (phd. University of Minnesota.
73- World Bank, (1994) : Development in practice governance the world bank experience , world bank , P : 15.